النقابة الوطنية للصحافة المغربية

التقرير السنوي

حول الحريات والحقوق الصحافية المغربية

مارس 2021/ مارس 2022

تقديم :

حرصت النقابة الوطنية للصحافة المغربية منذ سنين طويلة على إصدار تقرير سنوي عن حالة حرية الصحافة وأوضاع الصحافيين بالمغرب، اقتناعا منها بإن العمل النقابي الجاد والمسؤول، هو الذي ينطلق من الرصد والمراكمة، ولا يكتفي فقط بردود الأفعال على وقائع معينة على الرغم من أهمية ذلك.

إن التقرير السنوي لواقع الحقوق والحريات في مجال الصحافة يعتبر مرآة ، ليس فقط لبيان مدى التزام السلطات والمقاولات وكافة المتدخلين في الجسم الصحافي باحترام التعهدات والالتزامات تجاه المهنة والعاملين فيها فقط، بل كذلك فرصة يجب على الجسم الصحافي، والنقابي أساسا، ان يستغلها من أجل مساءلة الذات في أفق التطوير والتحصين والدفاع عن المهنة، التي تعيش تحديات غير مسبوقة مرتبطة بالوضع الاقتصادي من جهة، وبالإكراهات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية الرقمية، كما أنه لحظة مناسبة لتقييم حالة حرية الصحافة و التعبير و قياس مدى التزام جميع الأطراف ، خصوصا منها الحكومة ، بحمايتها و الدفاع عنها ، و توفير الشروط القانونية و الإدارية و الأخلاقية و المهنية الكفيلة بتحصينها .

لقد عاشت الصحافة المغربية في الفترة المتراوحة بين مارس 2021 ومارس 2022 (تحديد الفترة مرتبط بكون آخر تقرير كان رصدا للفترة بين مارس 2019 ومارس 2021) جملة من الإكراهات والصعوبات والأوضاع التي للأسف تساهم في المزيد من إضعاف المشهد الإعلامي والصحافي المهني، بسبب عوامل ذاتية وموضوعية، علما أننا لم نخرج بعد من تداعيات فترة الجائحة التي كانت صعبة على المستويات المهنية والتقنية والاقتصادية.

لقد عرفت هذه الفترة التي يغطيها التقرير جملة من الوقائع والأحداث ذات الطبيعة السياسية أو الاجتماعية التي وضعت الصحافة المغربية أمام محك أسئلة المهنية والاحترافية، من قبيل ما ارتبط بتغطية الحادث المأساوي لوفاة الطفل ريان بنواحي شفشاون، حيث بدت واضحة اختلالات كثيرة على مستوى تكوين العنصر البشري، وعلى مستوى احترام أخلاقيات المهنة، وغيرها من التفاصيل التي تكشف أن أزمة الصحافة المغربية هي أزمة مركبة. وهي الاختلالات التي رصدتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية في تقرير مفصل أصدرته عقب ذلك الحادث المأسوي.

على أنه يجب الإشارة إلى أن جزء غير يسير من المسؤولية تتحمله كذلك السلطات التنفيذية والتشريعية، بحيث لم يكن هناك أي مجهود لتحسين المدونات القانونية سواء المرتبطة بقانون الصحافة والنشر، أو

تلك المرتبط بقانون الحق في الحصول على المعلومة، أو تلك المتعلقة بالقوانين و الانظمة الأساسية لمؤسسات الإعلام العمومي .كما أن كثيرا من المسؤولين الحكوميين والإداريين في مناصب مهمة يعمدون إلى الاستعانة بما يسمى بمؤثري منصات التواصل الاجتماعي، عوض الاعتماد في نشر المعلومات، والترويج لأنشطة لها علاقة بتدبير الشأن العام ، على الصحافيين المهنيين الذين يتوفرون على شرطي المهنية والمسؤولية.

وعموما، فيمكن اعتبار السنة التي يغطيها التقرير هي سنة استمرار تدهور أوضاع الصحافيين على المستوى المهني والاجتماعي، واستمرار في الهشاشة على مستوى المقاولات المشغلة، بحيث يمكن اعتبار أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحافيين والصحافيات وعموم العاملين في مهن الصحافة تحتاج إلى مزيد من تقوية الجسم النقابي والمهني، حتى يمكن تجاوز هذه الأزمة بأقل الخسائر، وبما يمكن من استعادة الصورة المشرقة لهوية الصحفي/ة باعتباره ناقلا أمينا للخبر، ومقدما لخدمة هامة للمجتمع تمكن المواطنين والمواطنات من اتخاذ الموقف وتشكيل الاقتناعات وفق معطيات موثوق بها.

إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية قد اعتمدت في هذا التقرير على تركيب موضوعي انطلق من معطيات محينة، وباعتماد بيانات المكتب التنفيذي وبيانات باقي أجهزة النقابة المتواترة، وبيانات الفروع، وتغطيات الصحافة الوطنية والدولية لوقائع لها علاقة بالمهنة مع إخضاعها لمنهجية التحقق والمقارنة، وتقارير المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية المختلفة. بهدف الوصول إلى تقرير يحقق الكفاية التفسيرية للواقع المهني استنادا إلى موضوعية متوخاة تتطلب حدودا دنيا للفصل بين الذاتي والموضوعي.

أولا: الحريات الصحافية:

لقد تتبعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية مجموعة من المحاكمات التي كان المشتكى بهم ينتمون إلى الجسم الصحافي، وقد لاحظنا أن المحاكمات التي ترتكز بشكلٍ مباشر على قضايا تهم ممارسة حرية التعبير عن الرأي تكاد تنعدم، بحيث لم يتم اثبات وجود محاكمات على أساس اتهام مباشر في قضية تهم حرية الرأي والتعبير. في حين قدرت منظمات إقليمية وأفراد معينين وجود هذه المحاكمات، وأنه يتم الالتجاء إلى تحريك متابعات في قضايا تهم الحق العام على خلفية ممارسة حرية الرأي والتعبير.

وإذا كنا نعتبر أن هناك تطورا ملموسا قد حصل لدى الفاعل السياسي، سواء الذي يوجد في موقع السلطة، أو الذي يمارس داخل التنظيمات الحزبية، بخصوص اعتبار النقد والرأي غير موجب للمساءلة القضائية، وأنه أحد تجليات احترام حقوق الإنسان، إلا أنه مع ذلك مازال التهجم على الصحافيين بسبب الرأي . أو بسبب تغطياتهم مستمرا، بحيث عوض الرد على ما ينشرونه وتفنيده، يتم اتهام الصحافيات والصحافيين بخدمة جهات معينة، أو بالارتشاء، وغيرها من التهم، التي لا دليل عليها. وأحيانا تكون التهجمات بخلفيات سياسية أو نقابية أو إيديولوجية.

1- الاعتداءات:

تعرض الزملاء في قناة العيون الجهوية ابتداء من مارس 2021 لحملة استهداف وتشهير بالأطر النقابية المنتمية لها، والعاملة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالأقاليم الجنوبية، بل وتمدد هذا الاستهداف ليمس فروع النقابة وأعضاءها، في محاولة للنيل من تواجدهم القوي داخل هذه المؤسسة وخارجها، وللأسف تم توظيف النعرة القبلية في هذا الهجوم، في منطقة يفترض أن يكون الهم الوطني حافزا لوقوف الجميع موحدين ضد دعاوى الانفصال، ولقد طرحت هذه الواقعة إشكالين: الأول مرتبط بحماية الإشعاع الذي تقوم به قناة العيون الجهوية رغم قلة الإمكانيات في الدفاع عن المصالح الوطنية المشتركة، والثاني في تدبير الاختلافات النقابية على قاعدة الاحترام المتبادل والنظر لمصلحة الجسم الصحافي وحقوقه باعتبارها أولوية العمل النقابي الحقيقي.

وفي سابقة لم يعرفها المشهد النقابي داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، قام أعضاء ينتمون لإحدى النقابات قادمين من الرباط، باقتحام استديوهات القناة الجهوية بالعيون في ذروة التحضير للنشرة الإخبارية

الرئيسية، ليتهجموا على الزميل عياد السرتي المكلف برئاسة التحرير بالقناة مستعملين بلطجة لا حدود لها في تحد لكل القوانين والأعراف النقابية المسؤولة.

وبالاستناد للتقرير الذي توصلت به النقابة معززا بكل حجج التوثيق لهذا الاعتداء، والذي قاده قياديون في نقابة تدعي امتلاكها لكل مفاتيح الضغط واستعمال الشطط النقابي لترهيب زملاء لا يشاطرونهم التوجه ذاته، بل ومحاولة فرض استبداد نقابي يفرض على قناة عمومية طريقة تغطية نشاط نقابي، يتضح جليا أننا أمام "سيبة" تتحمل مسؤوليتها إدارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

غير أنه في يوم 8 يوليوز 2021 سيتعرض الزميل عياد السرتي المكلف برئاسة التحرير بقناة العيون الجهوية لاعتداء عنيف من طرف أشخاص جلهم لا علاقة لهم بالقناة الجهوي. ففي الوقت الذي كان بمعية فريق العمل المهني بصدد اتخاذ التدابير الأخيرة لبث نشرة الأخبار الرئيسية، اقتحم ثلاثة أعضاء يدّعون انتماء نقابيا مقر القناة الجهوية قاعة التحري، وشرعوا في سب وشتم الزميل عياد السرتي، في محاولة لفرض صيغة تغطية نشاط نقابي متعلق بالتنظيم الذي ينتمون إليه.

وقد سبق هذا الاعتداء عدة أعمال بلطجة كانت محط تقارير توصلت بها إدارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، مما يجعلها تتحمل كامل المسؤولية في عدم فتح تحقيق جدي حول هذه الاعتداءات وترتيب الآثار القانونية المطلوبة.

وقد استمرت الاعتداءات على الصحافيات والصحافيين بسبب أدائهم لمهامهم من طرف أشخاص يمثلون السلطة الترابية أو ممثلين عن المؤسسات المنتخبة، أو أشخاص ذاتيين يمثلون تعبيرات مجتمعية مختلفة.

فقد تعرض الزميل سعيد فنيش من الموقع الإلكتروني الإخباري (36ك) يوم 16 مارس 2021 لاعتداء من طرف أحد تجار جوطية بن عباد، مرفوقا بالتنكيل والاحتجاز وكسر عدسة الكاميرا والميكروفون والمنع من التصوير.

وأثناء تغطية الصحافيات والصحافيين لاحتجاجات الأساتذة أطر الأكاديميات التي دعت لها التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، تم تسجيل مجموعة من التجاوزات قامت بها القوات العمومية في حق الصحافيات والصحافيين، مثل انتزاع ميكروفون موقع " بلبريس " بالقوة أثناء تفريق مظاهرة الأساتذة المتعاقدين خلال مارس 2021، وهو المشهد الذي تناقلته للأسف مواقع عالمية.

وما حصل أثناء تغطية احتجاجات الأساتذة أطر الأكاديميات، تكرر بمناسبة الاحتجاجات ضد إلزامية حمل جواز التلقيح لولوج الفضاءات العمومية خلال شهر أكتوبر 2021، إذ عرفت هذه الاحتجاجات التي رافقتها أحيانا أعمال عنف، أو توترات بين القوات العمومية والمواطنين الرافضين لفض الوقفات، حوادث اعتداء على الصحافيين رغم إشهارهم لما يفيد أنهم صحافيون مثل البطاقات المهنية وميكروفونات وكاميرات تحمل لوغو مؤسسات إعلامية معروفة.

ولا يمكن إنكار أن هذه التجاوزات هي ناتجة عن تصرفات فردية، ولا تحمل أي طبيعة ممنهجة، ولكن تواترها يطرح إشكال عدم فهم آليات اشتغال الصحافيين من طرف بعض المكلفين بإنفاذ القانون.

وفي هذا الصدد يمكن إعطاء النموذج بالاعتداء الجسدي الذي تعرض له الصحفي إبراهيم جديد من موقع "مع الحدث"، من طرف عنصر من القوات المساعدة بدار بوعزة أثناء قيامه بواجبه المهني، وكذلك التجاوز في حق الزميل عبدو الطاهير من موقع " لو 360"، من طرف رجل أمن أثناء تغطيته لمقابلة الديربي بين الرجاء الرياضي والوداد البيضاوي.

وهذه الأحداث الثلاثة كلها تزامنت في شهر واحد (مارس 2021)، مما حذا بالنقابة الوطنية للصحافة المغربية إلى التنبيه لتداعيات تكرار مثل هذه التجاوزات.

وفي هذا الإطار عقدت النقابة الوطنية للصحافة المغربية برئاسة الزميل عبد الله البقالي رئيس النقابة وبحضور الزملاء عبد الكبير اخشيشن رئيس المجلس الوطني الفدرالي للنقابة وحنان رحاب نائبة الرئيس المسؤولة عن الحريات ومحمد الطالبي نائب الرئيس المسؤول عن التنسيقات وعبد اللطيف فدواش عضو المكتب التنفيذي للنقابة، بعد زوال يوم الخميس 3 نونبر 2021 جلسة عمل بمقر المديرية العامة للأمن الوطني بالرباط مع وفد أمني ضم كبار المسؤولين في المديرية العامة للأمن الوطني.

وخصص هذا الاجتماع التشاوري، لبحث ودراسة مختلف الإشكاليات والقضايا المرتبطة بقيام الصحافيين والصحافيات بواجبهم المهني أثناء تغطية مجموعة من الاحداث الميدانية في الفضاء العام، بما يسمح لهم بالاضطلاع الأمثل بمهامهم في تنوير الرأي العام من جهة، وضمان قيام الأجهزة الأمنية بمسؤولياتها في حفظ الأمن والنظام العام من جهة ثانية.

وفي ختام هذا اللقاء الذي تميز بالصراحة والمسؤولية اتفق الطرفان على بلورة مجموعة من الاليات والإجراءات والتدابير التي من شأنها ضمان شروط كرامة وحماية الصحافيين المهنيين في مختلف مواقع أدائهم لمهامهم، سواء أثناء تغطيتهم للمسيرات والتظاهرات الاحتجاجية ومختلف الاحداث الميدانية.

وفي يوم 08 يونيو 2021 تعرض الزميل أحمد جرفي المصور الصحافي بجريدة الصباح التابعة لمجموعة إيكوميديا خلال أدائه لمهامه المهنية إلى اعتداء من قبل مجموعة مكونة من قائد وعدد من أعوان السلطة العاملين بالمقاطعة الادارية رقم 63 والتابعة لعمالة مقاطعات سيدي عثمان.

وحسب شكاية توصلت بها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، فقد أكد الزميل أحمد جرفي تعرضه إلى التعنيف الجسدي واللفظي، واحتجاز دام أكثر من ساعة من قبل عدد من أعوان السطلة أثناء قيامه بتغطية عملية التلقيح بأحد المراكز بالمنطقة.

وفي يوم 24 يونيو 2021 تعرض الإعلامي هشام مسلك ليام، المصور بالموقع الإلكتروني الإخباري "هسبريس" لاعتداء جسدي من طرف مجموعة من الأشخاص يتقدمهم شخصان معروفان من أبناء شيخ قروي بدوار الحنشة ، جماعة سيدي الطيبي إقليم القنيطرة، وقد رافق هذا الاعتداء الجسدي تنكيل وضرب وتهديد باستعمال "بالة وفأس " والحجارة، و حجز وتدمير محتويات ذاكرة الكاميرا التي تخص عملية التصوير لمظاهر البناء العشوائي بذات الجماعة القروية.

وحلت عناصر الدرك الملكي بالمركز الترابي سيدي الطيبي بمنزل الشيخ القروي حيت أخرجت الكاميرا من المنزل، واستمعت في محضر رسمي لإفادة المعتدى عليه بخصوص شكايته التي تثبت واقعة الاعتداء، وحجز وسرقة الكاميرا، ومسح المحتويات، بما فيها محتوى إعلامي يخص تغطية نشاط يهم تكريم تلاميذ ناجحين دراسيا.

وتعرض الزميل عبد الرحيم بلشقار مدير نشر الموقع الإلكتروني "إكوبريس"، صباح يوم الثلاثاء 13يوليوز 2021 لاعتداء من طرف موظفين ومستخدمين بشركة "أنترشيبين" للنقل البحري للمسافرين، وذلك خلال تواجده بمقر هذه الأخيرة بطنجة، من أجل القيام بمهامه الإعلامية في متابعة وضعية زبناء الشركة من المهاجرين المغاربة بالخارج العالقين بميناء سات الفرنسي، وأكد الزميل بلشقار أنه في إطار الحق في المعلومة وتكريس مبدأ التواصل، أتاح الفرصة للمسؤولين على الشركة لتقديم وجهة نظرهم

حول الاحتجاجات المتواصلة ضدهم، خاصة وأن الأمر يتعلق بموضوع له ارتباط بعملية مرحبا 2021، لكن رد فعل العاملين بالشركة البحرية المعنية كان مفاجئا، بعد إقدامهم على تعنيفه وحجز معدات عمله رغم إدلائه بصفته المهنية.

كما تعرض الزميل عزيز صفي الدين المصور الصحافي المهني بالجريدة الالكترونية "العمق المغربي" لاعتداء شنيع وهو يقوم بواجبه المهني، وذلك يوم 16 غشت الجاري، من طرف رجل سلطة تابع لعمالة الدار البيضاء، وذلك أثناء تغطية عملية انتخاب رئيس جديد لغرفة الصناعة والتجارة والخدمات بالدار البيضاء يوم الاثنين 16 غشت 2021.

2-التهديدات والتهجمات:

وفي 28 شتنبر 2021 أفاد الزميل حميد المهدوي مدير موقع "بديل أنفو" عبر تصريحات متتالية عن تلقيه تهديدات عبر الهاتف، بعبارات نابية و حاطة من الكرامة، تحمل تهديدات صريحة تصل حدود التهديد بالتصفية الجسدية، بسبب ما ينشره الموقع وما يقدمه الزميل المهدوي في الفيديوهات التي يبثها غبر منصة يوتيوب، والتي تعري كثيرا من الاختلالات في قطاعات متعددة، وطالبت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بفتح تحقيق جدي حول هذه التهديدات.

وبمناسبة الاستحقاقات الانتخابية استنكرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية في فاتح أكتوبر تناسل وتنامي التهجمات التي يتعرض لها مجموعة من الصحافيين والصحافيات من قبل سياسيين سواء منتخبين أو مسؤولين حزبيين.

واستهدفت هذه التهجمات الخطيرة والماسة بالشرف والكرامة، التشكيك في الذمم المالية والأخلاقية للصحافيات والصحافيين بدون دلائل، وتنامت بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية، بداية من الحملة الانتخابية إلى حين ظهور النتائج.

وحسب البلاغ الصادر عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، فإن ما يثير قلق النقابة، هو كون هذه التهجمات تعتبر استهدافا لحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وكانت أيضا بسبب التغطية التي قام بها الصحافيون والصحافيات لمجريات العمليات الانتخابية، وجل الأحداث السياسية، وبسبب تعبيرهم عن الرأي الذي قد لا يرضي بعض المسؤولين السياسيين أو الحزبيين.

وقد استمرت هذه التهجمات حتى بعد الانتخابات مثلما تعرض له الزملاء في جريدة "الأحداث المغربية" من تهجمات ممنهجة من طرف أمين عام حزب سياسي كان يترأس الحكومة السابقة.

3- المحاكمات:

عرف شهر يوم 4 ماي 2021 اعتقال الصحفي محمد بو طعام مدير موقع "تيزبريس"، بدعوى انتحاله صفة صحافي، وإدارته لموقع لم تتم ملاءمته.

غير أن الصحافي بو الطعام ومجموعة من الهيآت المدنية بمدينة تيزنيت اعتبرت أن عدم الملاءمة لم يكن سوى مبرر لطمس خلفيات الاعتقال الحقيقية، والتي تتعلق بالتحقيقات التي قام بها فيما يخص ملف الاستيلاء على الأراضي عبر شهادات الزور، خصوصا وأنه هو مفجر القضية المعروفة ب " إبا إيجو"، وهذا ما دفع بالزميل بو الطعام إلى الدخول في إضراب عن الطعام في اليوم الموالي لتفعيل قرار النيابة العامة للمتابعة في حالة سراح.

والمعلوم أن الصحفي بو الطعام كان قبل اعتقاله قد قام بإيداع طلب الملاءمة، وإذا كان قد ارتكب خطأ مهنيا بالاستمرار في مزاولة العمل بالموقع قبل تسوية الوضعية القانونية، فإن الأمر لم يكن يتطلب المتابعة في حالة اعتقال.

ولدلك فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تثمن عاليا قرار المحكمة بالإفراج عن الزميل بو الطعام يوم 11 ماي وبراءته من المنسوب إليه، ومنحه مهلة لتسوية وضعه القانوني، وتعهد الزميل بو الطعام بذلك.

وأصدرت المحكمة الزجرية بعين السبع بالدار البيضاء الاثنين 5 يونيو 2021 حكمها الابتدائي في حق الإعلامي ورئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية عبد الله البقالي، في مواجهة المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء خليل الهاشمي الادريسي، الذي سبق أن تقدم بدعوى قضائية سابقة يتهمه فيها ب "السب و القذف"، بعدما خسر دعواه الأولى ضد رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية في ردهات المحكمة الابتدائية بالرباط في سنة 2020، وقضت المحكمة الزجرية الابتدائية بالدار البيضاء في منطوقها الكتابي في الدعوى العمومية، ببراءة رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية من التهم المنسوبة إليه، وقضت بعدم الاختصاص في المطالب المدنية الموجهة في حقه، على خلفية الدعوى القضائية،

التي رفعها خليل الهاشمي الإدريسي المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء، و هو نفس منطوق الحكم الذي أيدته الغرفة الاستئنافية بنفس المحكمة بعدما كان المدير العام لوكالة المغرب العربية قد استأنف الحكم الابتدائي .

ويوما بعد صدور الحكم الابتدائي الذي اعتبره الحقوقيون انتصارا لحرية الرأي والتعبير، استغل المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء سلطته ووظيفته التي تطلب منه الحياد في القضايا الحقوقية والنقابية والسياسية الداخلية، ونشر مقالا بموقع الوكالة يعرض وجهة نظره ونظر دفاعه من الحكم القضائي فقط دون باقي أطراف الدعوى، ولم يقتصر على ذلك بل كال اتهامات للقضاء. وصلت حدود تحقير مقرر قضائي، وليس مجرد مناقشة حكم.

واستمرت متابعة الصحافيين والصحافيات في قضايا النشر بالقانون الجنائي، عوض قانون الصحافة والنشر، ففي شهر أكتوبر 2021 توصلت الصحافية المهنية نوال الجوهري باستدعاء من طرف الضابطة القضائية بمدينة اليوسفية للاستماع لها، حول ما تم نشره في موقع الكتروني محلي تديره، بشأن معلومات نشرتها، اعتبرتها الجهة المشتكية تشهيرا، ليتم في النهاية متابعتها بفصول من القانون الجنائي، ضدا على القانون وروحه، وضدا على مذكرات رئاسة النيابة العامة نفسها التي تشدد على أن قضايا النشر يجب إحالتها على المحكمة الابتدائية الزجرية للبث فيها وفق قانون الصحافة والنشر الذي تتوفر فيه ضمانات أكبر للصحافيين والصحافيات.

ونقف في هذا التقرير عند محاكمة الزميلين سليمان الريسوني وعمر الراضي، إذ تباينت الآراء فيها واختلفت داخل الجسم الصحافي والحقوقي، بين من يعتبر أنها محاكمة رأي، وأن التهم التي يتابعان بها هي للتغطية عن السبب الحقيقي من تحريك المتابعتين، والذي هو عملهما الصحفي. وبين من يعتبر أن محاكمتهما عادية باعتبارهما مواطنين قبل أن يكونا صحافيين. والنقابة الوطنية للصحافة المغربية كانت ملزمة فيما يتعلق بهاذين الملفين بالمتابعة الدقيقة واليقظة لجميع مراحل التقاضي فيهما. إذ سبق لها في تقرير سابق و في بلاغات نشرتها في حينها أن رصدت ظروف الاعتقال و الاستنطاق و الإحالة ، و واصلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بنفس الحرص و اليقظة هذه المتابعة ، و التزمت أخلاقيا وحقوقيا بالحياد الإيجابي في هذين الملفين، باعتبار أن أطرافا في الدعوى العمومية هم بدورهم ينتمون إلى مهنة الصحافة، بل وأعضاء في النقابة الوطنية للصحافة المغربية، على غرار الزميلين المتابعين، ولذلك ذهبت النقابة الوطنية للصحافة المغربية منحى المطالبة باحترام شروط المحاكمة العادلة، ومتابعة

الزميلين سليمان الريسوني وعمر الراضي في حالة سراح ما داما يتوفران على كل ضمانات الحضور، والتي أكداها في متابعات سابقة لهما ، بحيث كان يلتزمان بالحضور كلما وجهت إليهما الدعوة سواء من طرف الضابطة القضائية، أو من طرف القضاء بنوعيه الجالس والواقف. وكذا المطالبة بتسريع أطوار المحاكمة خصوصا بعد أن تشبثت المحكمة برفض طلبات السراح المؤقت.

ولقد عرفت أطوار هاتين المحاكمتين دخول الزميلين عمر الراضي وسليمان الريسوني في إضراب عن الطعام، وإذا كان الزميل عمر الراضي قد أوقف إضرابه عن الطعام، بعد مناشدات الطاقم الطبي ومجموعة من الفعاليات من بينها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، خصوصا بعد تدهور حالته الصحية بسبب الأمراض المزمنة التي كان مصابا بها قبل اعتقاله، فإنه للأسف استمر إضراب الزميل الريسوني مدة طويلة، ولم يوقفه إلا بعد أن صدر الحكم الابتدائي، وقد بذلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية ما يسعها القيام به من أجل ثنيه عن الاستمرار في ذلك الإضراب الطويل الذي كانت له تداعيات سلبية على سلامته الجسدية، وزاره الأخوان عبد الله البقالي بصفته رئيسا للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، وعبد الكبير اخشيشن بصفته رئيسا للمجلس الوطني للنقابة من أجل هذا الغرض.

ولم يكن الإضراب عن الطعام هو الحادث المؤسف الذي رافق هاتين المحاكمتين، بل كذلك حملات التشهير التي تعرضت لها كل أطراف الدعوى، سواء الزميلين المتابعين أو المطالبين بالحق المدني، بل امتد التشهير إلى المتضامنين مع كلا الطرفين، وللأسف تورطت حتى بعض المنابر الصحافية في حملات التشهير المتبادلة هده بعيدا عما يفرضه ميثاق أخلاقيات المهنة.

وقد تابعت الفيدرالية الدولية للصحافيين، والنقابة الوطنية للصحافة المغربية التي تعتبر عضوا فيها، أطوار جلسات المحاكمتين بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، حيث يتابع الصحافي سليمان الريسوني بتهم هتك العرض مع استعمال العنف والاحتجاز ضد ناشط من مجتمع "ميم –عين" وعمر الراضي بتهمة التخابر وهتك عرض صحافية في مقر العمل، في حالة اعتقال احتياطي.

وقامت الفيدرالية الدولية للصحافيين والنقابة الوطنية للصحافة المغربية يوم الثلاثاء 29 يونيو 2021 بتنظيم وقفة رمزية أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء موازاة مع جلستي متابعة الصحافيين الراضي والريسوني، وعقدا يومي 29 و30 يونيو 2021، لقاءات مع الأطراف المعنية بهاتين القضيتين بالدار البيضاء، دامت 20 ساعة، وكانت خلالها الفيدرالية ممثلة بأمينها العام أنطوني بلانجر، في حين كانت النقابة ممثلة بعبد الكبير اخشيشن رئيس المجلس الوطني للنقابة، ورحاب حنان نائبة رئيس النقابة المكلفة

بالحريات. فيما مثل الصحافيين المتابعين كل من محامييهما، والسيدة خلود المختاري زوجة الصحافي سليمان الريسوني، والسيد إدريس الراضي والد الصحافي عمر الراضي، والسادة صلاح الدين المعيزي، وعماد استيتو ومحمد الزوكاري ممثلين للجنة المحلية لمساندة عمر الراضي وسليمان الريسوني وكافة معتقلي الرأي بالدار البيضاء.

كما اجتمع ممثلا الفيديرالية الدولية للصحافيين والنقابة الوطنية للصحافة المغربية بالمشتكيين السيدة حفصة بوطاهر والسيد محمد عوش المعروف بآدم ومحاميهما، فضلا عن مسؤولين من الجمعية المغربية لحقوق الضحايا برئاسة الأستاذة عائشة الكلاع، وبيت الحكمة برئاسة السيدة نجية جلال، المساندين للمشتكيين.

وفي لقاءٍ مع الصحافة المغربية، في الفاتح من يوليوز 2021، صرح الكاتب العام للفيدرالية أنطوني بلانجر باسم الفيدرالية الدولية للصحافيين عن دعم هذه الهيئة لكل الجهود المتخذة من أجل إقرار العدالة، داعيا إلى تمتيع الجميع بضمانات المحاكمة العادلة، سواء للصحافيين المتابعين أو للمطالبين بالحق المدني.

وعبر الأمين العام للفيدرالية الدولية للصحافيين عن قلقه من المدة الطويلة التي استغرقتها الأبحاث والمحاكمة، ومن الحالة الصحية لسليمان الريسوني الذي كان حينها في إضراب مفتوح عن الطعام.

من جانبه، أشار عبد الكبير اخشيشن، رئيس المجلس الوطني للنقابة، أنه منذ 2020 استمعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بشكل محايد للمعنيين بهذا الملف داخل إطار اختصاصاتها، لأن القواعد المنظمة للمهنة تفرض علينا قيودا يتعين احترامها حتى وإن كان زملاء لنا متابعين في مثل هذه القضايا، مؤكدا أن النقابة ستستمر في المتابعة والاهتمام بهاتين القضيتين، وستحرص على أن تمر المساطر القانونية ومراحل التقاضي بشكل جيد، وأن تكون عادلة بالنسبة لجميع الأطراف.

وقد صدر الحكم بإدانة الزميل سليمان الريسوني بخمس سنوات سجنا، و100 ألف درهم تعويضا للطرف المدني، نافذا في الطور الابتدائي بتاريخ 10 يوليوز 2021، بعد محاكمة شهدت وقائع مؤسفة، من قبيل التأخير الذي عرفته أطوارها منذ مرحلة التحقيق التفصيلي إلى مرحلة المتابعة أمام محكمة الجنايات، في حين كان من الضروري تسريع أطوارها لتجاوز التداعيات التي ترتبت عن هذا التأخير، كما أنه كان من الأجدر متابعة الزميل الريسوني في حالة سراح بحكم ضمانات الحضور التي يتوفر عليها.

وقد أثر غياب الزميل الريسوني عن جلسات المحاكمة، سواء بسبب رفضه الحضور لدواع بسطها دفاعه، أو بسبب عدم قيام المحكمة بما يلزم لتأمين حضوره على جعل المحاكمة تمر في ظروف غير عادية مطبوعة بالتشنج، مما ساهم في الرفع من منسوب تسييسها، كما أن هذا الغياب حرم الريسوني من مجموعة من حقوقه، وللأسف فقد استمرت ماكينة التشهير في عملها مسيئة لجميع أطراف الدعوي سواء المتهم أو المدعي، وصدر الحكم والزميل الريسوني كان حينها مازال مستمرا في إضرابه عن الطعام الذي كانت له تداعيات سلبية على سلامته الجسدية، وقد رفعه لاحقا.

وفي يوم 19 يوليوز صدر عن المحكمة نفسها حكما ابتدائيا يقضي بإدانة الزميل عمر الراضي بست سنوات سجنا نافذة، وتعويض للطرف المدني، وبسنة سجنا منها 6 أشهر موقوفة التنفيذ في حق الزميل عماد استيتو الذي كان متابعا معه في الملف نفسه، واعتبرت النقابة الوطنية أن الحكم كان قاسيا، وتأسفت لما شاب المحاكمة من وقائع أثرت على سيرها العادي، بداية من طول أطوارها، ومرورا بالتجاذبات السياسية التي اكتنفتها، ووصولا إلى حملات التشهير التي رافقت أطوارها وطالت كل أطراف الدعوى، والتي للأسف تورطت فيها منابر صحافية وزملاء صحافيون، سواء من المدافعين عن براءة عمر الراضي وعماد استيتو، أو من طرف الداعمين للصحافية حفصة بوطاهر المطالبة بالحق المدني.

و بتاريخ 24 فبراير 2022 صدر حكم استئنافي عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء قضى بتأييد الحكم الابتدائي ضد الزميل سليمان الريسوني .و على الرغم من أن الزميل الريسوني امتثل لجميع أطوار محاكمة الاستئناف بالحضور و الادلاء بالبيانات ، فإن الحكم لم يكن مخالفا عن الحكم الابتدائي . وبتاريخ 03 مارس أصدرت نفس المحكمة حكما ضد الزميل عمر الراضي قضى بتأييد الحكم الابتدائي.

وكان الاتحاد الدولي للصحافيين قد بعث بمعية النقابة الوطنية للصحافة المغربية ملتمسا لجلالة الملك يروم الإفراج عن الصحافيين عمر الراضي وسليمان الريسوني، ويتطلعان إلى تمتيع الصحافيين بالسراح المؤقت أثناء المرحلة الاستئنافية.

4-اعتقال صحافية من طرف الحرس المدني الإسباني:

قامت قوات الأمن الإسبانية بمدينة سبتة المحتلة، يوم 21 ماي 2021 باعتقال الزميلة فاطمة الزهراء رجمي موفدة قناة (شوف تيفي) وجريدة (المشعل) إلى سبتة المحتلة للقيام بتغطية صحافية لحوادث اقتحام معبر سبتة المحتلة من طرف مواطنين مغاربة ومهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وقد شاركت

في عملية الاعتقال مجموعة كبيرة من قوات الأمن الإسبانية، حيث وضعت الأصفاد في يديها حينما كانت تهم بمغادرة المدينة في اتجاه مدينة الجزيرة الخضراء لتغطية وقفة احتجاجية نظمت أمام القنصلية المغربية وتم اقتيادها إلى إحدى مخافر الشرطة هناك، و "وضعت رهن الحراسة النظرية"، حيث تم تقييد وسلب حريتها رغم أنها كانت في مهمة إعلامية.

وثبت لاحقا أن "الاستنطاق" وإجراءات البحث ركزا على مضمون العمل الصحافي الذي تقوم به، بحيث تم استفسارها عن سبب استعمالها لتعبير (سبتة المحتلة) وعن سبب تركيزها على تجاوزات قوات الحرس الإسباني في حق الوافدين على المدينة من مواطنين مغاربة وآخرين من جنسيات أخرى، خلافا لما تم ترويجه من كون الاعتقال لا علاقة له بعملها الصحافي.

وقد تعمدت قوات الأمن ممارسة نوع من الإذلال والإهانة والاحتقار، في ممارسات تبين ضيق صدر السلطات الاستعمارية الإسبانية تجاه كل من يفضح الخروقات والتجاوزات الخطيرة التي اقترفتها قوات الأمن الإسبانية وعناصر الجيش الإسباني في حق العابرين إلى المدينة المغربية المحتلة، ويكشف عن عدم احترام هذه السلطات لحرية الصحافة والتعبير، وعن التضييق على عمل الصحافيين (مخافة فضح انتهاكاتهم الممنهجة لحقوق الأشخاص بمن فيهم القاصرين).

5- منع ندوة التقرير السنوي:

قررت وزارة الداخلية منع الندوة الصحافية التي كانت النقابة الوطنية للصحافة المغربية ستنظمها بمناسبة تقديم تقريرها السنوي حول حرية الصحافة، يوم الجمعة 28 ماي 2021 بفندق فرح بالدار البيضاء.

وقد تم تبرير هذا المنع بالحالة الوبائية المتعلقة بكوفيد19، وهو تبرير لا يمكن سوى اعتباره شططا في استعمال السلطة، يتم بمقتضاه استغلال قانون حالة الطوارئ الصحية في غير غاياته والهدف منه.

ويتناقض هذا القرار المتعسف مع واقع الحالة الوبائية نفسها خلال تلك الفترة، ومع العديد من الندوات والأنشطة التي تم تنظيمها موازاة مع منع النقابة من استغلال قاعة الندوات بفندق فرح الذي احتضن في الفترة نفسها ندوات وأنشطة تكوينية، كما أن الفترة نفسها عرفت تنظيم أنشطة رسمية من طرف مؤسسات عمومية، بعضها تشرف عليها وزارة الداخلية نفسها. مما يجعلنا أمام الازدواجية في التعامل مع الأنشطة واللقاءات والتظاهرات والجمعيات منعا أو قبولا أو تساهلا.

ويشار إلى أن النقابة الوطنية للصحافة المغربية وجدت نفسها مضطرة لتقديم تقريرها السنوي بمقرها الرئيس في الرباط وذلك يوم الثلاثاء فاتح يونيو 2021.

غير أنه للأسف لم يكن حدث المنع من استغلال قاعة فندق لتقديم التقرير السنوي هو الحدث الوحيد للتضييق على مناقشة التقرير السنوي، إذ نشرت وكالة المغرب العربي للأنباء قصاصات للطعن في التقرير وعمل النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

وقد كان من الممكن تقبل خرجة السيد مدير وكالة المغرب العربي للأنباء المعين بظهير ملكي، يلزمه بواجب التحفظ، لو كان قد بين مغالطات مفترضة في تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية، لكنه حين لم يجد ما يرد به بخصوص قرارات التنقيل والتعيين والتسريح المشوبة بالشطط في استعمال السلطة التي اقترفها بمناسبة توليه مسؤولية الإشراف على الوكالة، وكذلك المعطيات المتعلقة بتحكمه في جمعية الأعمال الاجتماعية للوكالة ورفضه إخضاع هياكلها للانتخاب، وإخضاعها لـ "الأوديت"، لجأ للأسف إلى استغلال منصبه من أجل تصفية حساباته الانتقامية من النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي له معها نزاع قضائي، فضلا عن جو الترهيب الذي جعل أداء العاميلن والعاملات في الوكالة يتأثر، لينعكس سلبا على المفترض عمله من طرف وكالة رسمية للأنباء خصوصا امام التطورات التي كانت تمر منها القضية الوطنية، وكذا التهجمات التي كانت تطال المؤسسات الوطنية من قبل خصوم المغرب.

6-تغطية أشغال مجلس النواب:

رغم أن الولايات البرلمانية المتعاقبة عرفت مجموعة من النقط السلبية المتعلقة بتنظيم التغطيات الصحفية سواء خلال الجلسات العامة أو خلال أشغال اللجن، من قبيل السماح باختلاط أشخاص من خارج الجسم الصحفي بالصحافيين في الأماكن المخصصة لهم، وحصولهم على بطاقات في ظروف غامضة تمنحهم صفة " صحافي" مما يمكن اعتباره انتحالا للصفة، أو من قبيل ضعف تعاون الفرق والمجموعات النيابية مع الصحافيين ، إلا أنه على العموم كان هناك حد أدنى من الظروف المساعدة للصحافيات والصحافيين على أداء مهامهم، غير أنه في الولاية البرلمانية الحالية، تفاجأ الصحافيون بتغيير ملحوظ في كيفيات التعامل مع الصحافيين المكلفين بالتغطيات داخل مجلس النواب، بداية من ولوج المؤسسة التشريعية، وازداد الأمر استفحالا مع قرار مكتب مجلس النواب الدي يدافع عنه بشدة وغرابة رئيس المجلس، والقاضي بعدم السماح للصحافيين والصحافيات بتغطية أشغال عمل اللجان كما كان سائدا من قبل، في

تأويل متعسف لقانون يبيح في حالات خاصة ومحددة عقد أشغال اللجن في جلسات مغلقة، فجعل للأسف التقييد هو الأصل.

إن هذا القرار يضرب من جهة مبدأ دستوري، وهو الحق في الحصول على المعلومة، كما أنه يسمح بتوسيع مجال الإشاعة وتصفية الحسابات، بحيث يصبح ما يسود داخل أشغال اللجن مشوبا بخطر التسريبات التي لا يمكن التحقق من صحة ما جاء فيها. وأخيرا فإن هذا القرار يحرم المواطنات والمواطنين الذين توجهوا لصناديق الاقتراع من متابعة ومراقبة ومساءلة ممثليهم في البرلمان.

وللأسف لم تتغير الأمور كثيرا رغم اللقاء الذي عقدته النقابة الوطنية للصحافة المغربية مع السيد نجيب خدي الكاتب العام لمجلس النواب ومساعديه يوم الأربعاء 27 أكتوبر، والذي تم التعهد فيه بتسهيل عمل الصحافيات والصحافيين المعتمدين لتغطية أشغال مجلس النواب.

ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

لا زالت أوضاع الصحافيات والصحفيين تعرف تدهورا بفعل عوامل كثيرة ذاتية وموضوعية. وهو ما حذا بالنقابة الوطنية للصحافة المغربية إلى تنظيم دورات تكوينية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحماية الصحافيين والصحافيات داخل مقرات العمل، بشراكة مع منظمة أوكسفام المغرب في الفترة المتراوحة بين 25 مارس و07 أبريل 2021، بتأطير من فعاليات أكاديمية ونقابية ومهنية، شملت فروع: الرباط، والبيضاء، وتطوان، والعيون، ومراكش، وآسفي، وأكادير، والقنيطرة.

إذ لازالت تداعيات الأزمة الوبائية تخيم على المقاولات المهنية، والتي إن كانت قد استفادت بطريقة غير مباشرة من المبادرة الطيبة لوزارة الثقافة والاتصال في النسخة الحكومية السابقة، والتي حولت الدعم العمومي إلى جهة أداء رواتب العاملات والعاملين بالقطاع الصحفي الخاص، فإنها قد تضررت بالمقابل من تراجع المداخيل الإشهارية، بفعل المنافسة غير المتكافئة لوسائط التواصل الاجتماعي، التي التهمت النصيب الأكبر من الإعلانات التسويقية، على حساب المنابر الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة.

غير أن هذا الدعم الاستثنائي الذي خصصته الحكومة لأداء أجور العاملات والعاملين في قطاع الإعلام والصحافة لم يشمل للأسف الصحافيين الأحرار (الفريلانس)، والذين لا تربطهم أية عقود شغل مع

مقاولات معينة، إذ بدورهم تدهورت أوضاعهم الاجتماعية بسبب تداعيات الوباء، وهو ما كان موضوع مراسلة من رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية إلى وزير الثقافة والرياضة والاتصال بتاريخ 16 مارس 2021، طالب فيها بتعميم هذا الدعم الاستثنائي على الصحافيين الأحرار (الفريلانس) بأثر رجعي.

وللأسف فقد استغلت بعض المقاولات هذه الظروف للتنصل من مسؤولياتها الاجتماعية، وللتخلص من بعض الصحافيين والصحافيات، أو للإغلاق النهائي للمنابر الصحافية خارج الضوابط القانونية.

1- الإغلاق والتسريح:

ففي يوم الأحد 14 مارس 2021، قامت شركة "ميديا 21 "الناشرة لجريدة "أخبار اليوم"، وبشكل مفاجئ وبدون أي إشعارٍ مسبق بإغلاق الجريدة. وقام المكتب النقابي بعدها، بإجراء الاتصالات الضرورية لبحث أسباب هذا القرار غير المفهوم من طرف مسيري المؤسسة، ولم تتلق أي رد مقنع، سوى الضائقة المالية، التي يعرف البعيد قبل القريب أنها مجرد ذرائع واهية لهضم حقوق العاملين بالمؤسسة، الذين ضحوا لقرابة ثلاث سنوات من أجل استمرار صدور الجريدة. والغريب أن العمل بالمؤسسة تواصل إلى غاية يوم الأحد 14 مارس 2021 بدون أي إخبار مسبق من طرف إدارة الجريدة بنيتها الإغلاق.

وهذا الإغلاق الفجائي تم دون التزام المؤسسة بصرف الأجور المتأخرة للصحافيات والصحافيين وعموم العاملات والعمال، وعدم تسوية وضعيتهم الإدارية لدى صندوق الضمان الاجتماعي. مع العلم أن هذه الوضعية زادت تأزما بسبب عدم صرف وزارة الثقافة والرياضة والاتصال مستحقات الدعم الاستثنائي للعاملين بشركة "ميديا 21"، بسبب ما قيل عن وجود اختلالات في أوجه صرف الدعم خلال سنوات مضت، ليجد الصحافيات والصحافيون أنفسهم ضحايا سوء تدبير لا علاقة لهم به.

وتم تسجيل رفض الإدارة ممثلة في مالكتها الجلوس إلى طاولة الحوار من أجل حل المشاكل المتراكمة، والناتجة عن سوء التدبير، الذي يقتضي المطالبة بإخضاع مالية شركة "ميديا 21 "لتدقيق مالي من أجل وضع اليد على أوجه الاختلالات الإدارية والمالية التي وضعت أزيد من 50 أسرة بها على شفى هاوية التشرد.

وقد تم الإغلاق في الوقت الذي كان الصحافيون والصحافيات ينتظرون أن تجري جولة ثانية للمفاوضات باللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، بعد اللقاء الأول الذي انعقد بمقر عمالة مقاطعات البيضاء يوم 4 مارس 2012، بحضور ممثلة قسم الشؤون الداخلية بالعمالة ومفتش الشغل وممثل عن شركة "ميديا 21" وممثل عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية وأعضاء من المكتب النقابي، وتم الاتفاق على مواصلة الحوار بخصوص نزاع الشغل، ولم يذكر ممثل الشركة في هذا الاجتماع أي شيء عن قرار الإغلاق والتوقف...

إن ما أقدم عليه مالكو الشركة المذكورة، وبشكل مفاجئ، خلال عطلة نهاية الأسبوع، بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، عن قرار الإغلاق، دون احترام القانون، ولاسيما مقتضيات مدونة الشغل، يعتبر اعتداء صارخا على حقوق الشغيلة وانتهاكا صارخا للقانون، وما تنص عليه مدونة الشغل، فلا يمكن فصل الشغيلة بسبب الإغلاق الجزئي أو الكلي، لأسباب اقتصادية، إلا بعد إذن يسلمه عامل العمالة أو الإقليم، بعد تقديم الطلب إلى المندوب الإقليمي المكلف بالشغل، مرفقا بالإثباتات الضرورية وبمحضر المشاورات مع ممثلي الأجراء، بالإضافة إلى بيان عن الوضع الاقتصادي للمقاولة، وتقرير يضعه خبير في المحاسبات، كما يمكن لسلطة مفتشية الشغل المطالبة بكل المعطيات الضرورية، مع ضمان حقوق الشغيلة من تعويضات عن الفصل وأجل الإخطار، كما هو وارد في مدونة الشغل.

وقد خلص الاجتماع الثاني للجنة الإقليمية، للبحث والمصالحة، لإجراء محاولة التصالح بشأن نزاع الشغل الجماعي، القائم بين إدارة شركة "ميديا 21" وأجرائها المنضوين تحت لواء النقابة الوطنية للصحافة المغربية، إلى نتائج مؤسفة، مثل استمرار إدارة الشركة في عدم وفائها بالتزاماتها القانونية المتعلقة بأداء الأجور والعمولات التجارية، وكذلك التزاماتها المهنية من حيث المحافظة على استمرار نشاط الشركة. ونظرا لعدم التوصل إلى تسوية ودية لهذا النزاع، قرر المكتب النقابي إحالة الملف على أنظار اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة بوزارة الشغل.

وقد قررت اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة تأجيل البث في قضية نزاع الشغل، بين أجراء وصحافيي شركة "ميديا 21" إلى يوم 25 ماي 2021.

وعزت اللجنة هذا التأخير إلى عدم وجود ما يفيد توصل الممثل القانوني للشركة باستدعاء الحضور، وكانت النقابة الوطنية للصحافة المغربية قد أبلغت اللجنة المعنية بتاريخ 20 أبريل، بطلب عقد اجتماع، من أجل تدارس ملفين: عدم أداء الأجور وكذا عدم صرف عمولات القسم التجاري.

وحضر الجلسة ممثل عن رئاسة اللجنة، وممثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة، وممثل المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، وممثلين عن اللجنة النقابية للمؤسسة.

كما عاش الصحافيون والعاملون بمؤسسة "مساء ميديا" منذ شهر يوليوز وغشت 2021 أوضاعا مقلقة جراء عدم صرف الأجور.

وتزداد الأوضاع في الشركة تدهورا في ظل غياب التواصل من طرف الإدارة، ومحاولتها فرض الأمر الواقع، وسبق هذه التطورات مسلسل طويل من الضبابية التي تعيشها المؤسسة تسييرا وتدبيرا، فمنذ إغلاق مقر الجريدة في مارس 2021، بسبب جائحة كورونا، تم التشبث بهذا الإغلاق، والتغاضي عن جميع الحلول الأخرى التي اعتمدتها مؤسسات صحافية، ولم يعد هذا المقر صالحا سوى لجلسات الاستماع التي يتم ترتيبها على عجل لاتخاذ قرارات الفصل والطرد التي تواترت.

وقد سبق أن تم اقتطاع نصف راتب الأجراء لمدة ثلاثة شهور (أبريل، ماي، يونيو 2020)، ولولا تدخل السلطات ممثلة في قطاع الاتصال لأداء الأجور لاستمر الوضع كذلك، في نكران تام لتضحيات الصحافيين والعاملين بالمؤسسة، هذا الوضع الملتبس استمر طيلة هذه الشهور، بحيث تم رفض عودة العاملين إلى مكاتبهم أسوة ببقية زملائهم في المنابر الإعلامية الأخرى، ثم الإصرار الغريب وغير المفهوم على عدم طباعة الجريدة والاكتفاء بالصيغة الافتراضية، رغم أن الدولة تكلفت بجميع المصاريف بما فيها الطباعة وتأدية الأجور خلال المدة المعنية بالتوقف، وتوفر الجريدة على عدد لا يستهان به من صفحات الإشهار والإعلانات مقارنة ببقية الجرائد.

ونظمت النقابة الوطنية للصحافة المغربية – فرع الدار البيضاء–وقفة تضامنية أمام مقر يومية المساء (شركة المساء ميديا) بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء (قرب سينما الريف)، وذلك يوم الاثنين (13 شتنبر 2021). للاحتجاج على إصرار إدارة المؤسسة على تسريح الصحافيين دون صرف مستحقاتهم القانونية، وعدم صرف أجور الصحافيين والعاملين بالمؤسسة (يوليو وغشت)، وكذا عدم أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

واستنكر فرع النقابة الوطنية للصحافة المغربية خلال الوقفة استمرار بعض أرباب المقاولات الإعلامية في الاستغلال السلبي للدعم العمومي، وفي المقابل الدوس على حقوق الصحافيات والصحافيين، والذي وصل إلى درجة عدم صرف أجورهم الشهرية.

وطالب المحتجون خلال الوقفة التضامنية مالكي الشركة (شركة المساء ميديا) بالتعجيل بإيجاد حلول جذرية لمختلف مشكلاتها، وفي مقدمتها تسوية الأوضاع المادية والاجتماعية للأجراء، وإعادة فتح مقر الجريدة المغلق منذ 2020، واستئناف الصدور الورقي لليومية، من أجل عودة الاستقرار للمؤسسة.

كما نظمت وقفة أخرى أمام المؤسسة يوم 5 أكتوبر 2021.

كما خاض العاملون والعاملات بالمؤسسة إضرابا جماعيا إنذاريا عن العمل لمدة 48 ساعة يومي 15 و16 شتنبر بدعوة من المكتب النقابي التابع للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، احتجاجا على مسلسل الطرد الذي استهدف عددا من الصحافيين والصحافيات والتقنيين والتقنيات والإداريين والإداريات وكذا عدم صرف الأجور.

وخاض الزملاء الصحافيون أحمد إد الحاج، وفاروق مهداوي، وحسن قديم، تحت لواء النقابة الوطنية للصحافة المغربية، والأجراء بشركة المغرب 24 الناشرة لموقع "فبراير.كم"، اعتصاما إنذاريا بمقر الشركة الكائن مقرها الاجتماعي بشارع عبد المومن، احتجاجا على أوضاعهم الصعبة. وذلك يوم 18 يونيو 2021، وقد سبق لهم سلك الطرق التفاوضية عن طريق طلب الحوار مع إدارة المؤسسة، وهي المحاولات التي باءت بالفشل بسبب ما اعتبروه تعنت الإدارة المسيرة للمؤسسة، ليراسلوا قبل تنفيذ الإضراب الإنذاري المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، ومندوبية وزارة الشغل، والمجلس الوطني للصحافة، بحثا عن حل يرضي جميع الأطراف، ويمكنهم من نيل مطالبهم المشروعة، وإيقاف الانتهاكات المتمثلة في الاشتغال بمعدل 54 ساعة في الأسبوع، دون تلقي تعويضات عن الزيادة في الساعات الإضافية، وعدم التعويض عن أيام العطل الرسمية التي يتم الاشتغال خلالها، ورفض تعويض بعض الصحافيات والصحافيين عن مصاريف الهاتف والانترنت، وحجز الإدارة على البطاقة المهنية وبطاقة التنقل عبر القطار لبعض الزملاء، ورفض التوقيع عن التعويض على الرخص المرضية ، كما رفضت الإدارة التوقيع على طلب التعويض عن عطلة الازدياد، مع عدم الاستفادة من الزيادة في الأجر بسبب الأقدمية، وتعدد المهام دون تعويضات، وعدم الاستفادة من العطل السنوية.

وأفاد الصحافيون المعتصمون أنهم تلقوا تهديدات من طرف إدارة الموقع بالتوقيف عن العمل دون أي سند قانوني، مع إرسال إنذارات وتوبيخات كيدية دون تعليل. والضغط المتواصل من أجل دفع صحافيين لتقديم الاستقالة ومغادرة العمل دون الحصول على تعويضات.

2-الأوضاع في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:

بداية نشير إلى أن الإعلام السمعي المرئي العمومي منه على الخصوص ظل مخلصا لأدائه التقليدي الذي يتميز بالقصور والعجز عن تقديم خدمة عمومية حقيقية. فهو إعلام لا يعكس حقيقة التعددية السياسية والحقوقية والثقافية والنقابية التي يتفرد بها المغرب، وظل يغلب وجهة نظر الحكومية الرسمية ويعطي كل الأفضلية لأخبار الحكومة والإدارة، وغابت بذلك البرامج الحوارية الحقيقية وإخبار الفعاليات المدنية وإخبار المجتمع. مع الإشارة إلى بعض الاهتمام الذي لوحظ إن القناة الاولى والقناة الثانية بدأتا توليانه لإخبار المجتمع في نشراتهما الرئيسية.

من جهة أخرى عرفت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعاملات والعاملين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية مجموعة من الاختلالات، التي عبرت إدارة الشركة عن استعدادها للحوار بشأنها.

فقد شملت الاقتطاعات من رواتب العاملين خارج الإطار نهاية شهر شتنبر (مبلغ3000 درهم)، وأوضحت الإدارة أن هذا الاقتطاع جاء بناء على المقتضيات المنصوص عليها في قانون مالية 2021، بحيث تم منذ يناير إلى غاية نهاية دجنبر 2021، اقتطاع مبلغ شهري يساوي 300 درهم، بناء على معدل الرواتب التي تتجاوز مبلغ 20 ألف درهم.

ورغم أن الزيادة في الأجور تظل مطلبا ملحا للعاملات والعاملين بالشركة، إلا أنه يلاحظ عدم تسجيل أي تقدم بهذا الخصوص، خاصة مع الظرفية الاجتماعية الحالية المتسمة بغلاء الأسعار، مما يتطلب وضع الآليات الممكنة لجعل الزيادة قارة ومكتسبة في إطار الحوار الاجتماعي داخل الشركة.

بشأن الوضعية الإدارية للعاملين نسجل بارتياح حذف السلالم من (1 إلى 5) حيث عملت الإدارة على تعديل القانون الأساسي للعاملين والذي تضمن ترقية هذه الفئة كل بحسب أقدميته في السلم.

كذلك وتفعيلا لبنود الاتفاق المشترك بين النقابة الوطنية للصحافة المغربية وإدارة الشركة الموقع سنة 2014، تمت تسوية ملفات التقاعد بالنسبة للعاملين الذين أسدوا خدمات سابقة في إطار الإذاعة والتلفزة المغربية قبل تحولها للشركة الوطنية عبر احتساب سنوات الأقدمية في التقاعد طبقا للالتزامات الرسمية

للرئيس المدير العام، وطبقا لمخرجات حوار الإدارة مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية في انتظار تسوية باقي ملفات التقاعد.

كما صادق المجلس الإداري للشركة على قرار يتعلق باستفادة العاملين من التقاعد التكميلي، من خلال تمكين مؤسسة الأعمال الاجتماعية من الوسائل اللازمة لتفعيل هذا القرار ومعالجة هذا الملف.

بخصوص مسار هيكلة مؤسسة الأعمال الاجتماعية أخذت النقابة الوطنية للصحافة المغربية علما بأنه يتم حاليا الانكباب على وضع اللمسات الأخيرة للصيغة القانونية والتنظيمية التي تروم التدبير الجيد لهذه المؤسسة وضمان اشتغالها بكيفية ترقى إلى مستوى التطلعات وخدمة للجانب الاجتماعي للعاملين بالشركة.

وبخصوص تفعيل مقتضيات القانون الأساسي للعاملين المتعلقة بالتعويض عن العطل والأعياد الدينية والوطنية فقد استجابت الإدارة لهذا المطلب وعملت على احتساب ساعات العمل خلال هذه المناسبات منذ سنة 2018 لتعويض العاملين استنادا إلى قوائم تنقيط الحضور (البوانتاج)، وهي الآلية التي وجب التأكيد على ضرورة حرص جميع العاملين على التقيد بها عند ولوج ومغادرة مقرات العمل.

بالنسبة للأوضاع المهنية: مازالت المطالبة بتوسيع هيكلة مديرية الأخبار بالإذاعة الوطنية قائمة، لتشمل رؤساء التحرير والنشرات ونوابهم، مع إحداث خلايا متخصصة مقابل تعويضات مالية توازي المهام المنوطة بهم على غرار ما هو معمول به في المديريات الإخبارية الأخرى، وذلك لتحفيز الكفاءات وضمان مردودية ترتقي بمستوى الخدمة العمومية المقدمة من طرف جميع القنوات الإذاعية والتلفزية بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

كما تستمر المطالبة بتسوية الوضعية الإدارية للعاملين المتعاقدين وفق عقود جزافية، ويجب استكمال معالجة تسوية هذه الملفات والحالات المتبقية لضمان استفادتها من الترقية والتدرج المهني، وذلك بوضع إجراءات إدارية تكون مفتوحة في وجه الراغبين.

أما بالنسبة للخروقات والممارسات التي يعاني منها العاملون بمديرية التسويق بالشركة من طرف المسؤولة على تدبير هذا القطاع، فقد اقترحت النقابة الوطنية للصحافة المغربية تحديد موعد لإجراء حوار مع مديرية التسويق لمعالجة كافة الإشكاليات المطروحة وهو الأمر الذي استجابت له الإدارة.

وكان من المفترض استفادة العاملين والمستخدمين منذ بداية شهر يناير 2022 من إضافة يومين إلى مدة العطلة السنوية عن كل خمس سنوات حسب الأقدمية.

ومن المهام المستعجلة داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وضع نظام توصيف المهن داخل الشركة توسيع هيكلة هذا القطاع.

3- الأوضاع داخل وكالة المغرب العربي للأنباء

استمرت الاوضاع داخل هذه المؤسسة الإعلامية العمومية في التردي الشامل على كافة المستويات. فمن جهة واصلت الإدارة العامة مناهضتها للعمل النقابي ومحاربتها للنقابيين هناك، بالتنقيل التعسفي إلى أماكن بعيدة جدا بهدف ترهيب باقي الزملاء، ووصل الحد بهذه الإدارة إلى مستوى استعمال الوكالة لسب النقابة ومسؤوليها والتشهير بهم.

وعلى المستوى المهني فإنه رغم الاستثمارات المالية الضخمة والهائلة التي رصدت لهذه الوكالة، فإن منتوج الوكالة ظل متخلفا، فهي لم تنجح رغم كل ذلك في أن تتحول إلى مصدر للخبر، بما في ذلك الخبر الوطني، واقتصر دورها هنا على ساعي البريد من خلال نشر البلاغات الرسمية التي تتوصل بها. ولم تؤت المشاريع التي سوقت لها الإدارة كثيرا أية نتائج تذكر. فالقناة التلفزية التي أنشأتها الوكالة خارج المساطر القانونية المنظمة لإنشاء القنوات التلفزية، لا تحظى بأية متابعة من طرف الرأي العام الذي لا علم له أصلا بوجود قناة تابعة لوكالة المغرب العربي للأنباء، ونفس الأمر يقال عن القنوات الاذاعية وعن الجريدة الورقية التي تنشرها الوكالة. فالوكالة في عهد الإدارة الحالية حاولت تنويع منتوجاتها الإعلامية في مشاريع عديمة الجدوى للتغطية على عجزها عن القيام بوظيفتها الرئيسية. وهي مشاريع تجسد هدرا فظيعا للمال العام. وفي هذا الصدد فإن إنجاز تقييم موضوعي لمدى أهمية وضرورة وجدوى المشاريع التي أقدمت عليها وكالة المغرب العربي يتطلب تدخلا عاجلا من العديد من الجهات المختصة، في مقدمتها المجلس الاعلى للحسابات والمفتشية العامة لوزارة المالية، والنيابة العامة إذا ما تأكد وجود اختلالات مالية في صرف الميزانية الضخمة التي صرفت لهذا الغرض.

4-الأوضاع داخل الإذاعات الخاصة:

اختتمت مساء الجمعة 17 دجنبر 2021 بمراكش فعاليات الندوة الوطنية الأولى حول الإذاعات الخاصة في المغرب، والمنظمة من طرف تنسيقية الإذاعات الخاصة للنقابة الوطنية للصحافة المغربية.

وتميزت الندوة التي حضرها ممثلو الإذاعات الخاصة في المغرب من صحافيين وتقنيين وعاملين. بطرح العديد من القضايا التي تعني بالشأن الإذاعي الخاص، والمرتبطة بواقع وحال المهنة والمهنيين والوضع الاجتماعي للعاملين في هذا القطاع في علاقة مع المقاولات الإذاعية واستحضارا لواقع هش يعيشه القطاع.

وفي هذا الإطار يجب التنبيه إلى ضرورة استفادة الإذاعات الخاصة من الدعم العمومي السنوي الخاص بالصحافة الوطنية، تكريسا لمعايير الحياد والشفافية في منح هذا الدعم، مع إقترانه بالعمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين.

واعتماد اتفاقية جماعية بين أرباب الإذاعات الخاصة والعاملين بها، والعمل على تأسيس جمعية للأعمال الاجتماعية خاصة بمهني هذا القطاع.

5-وضعية الصحافيين الفريلانس:

عقد أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للصحافيات والصحافيين الأحرار (فريلانس) بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية يوم الاثنين 4، تدارس خلاله أعضاء كل من اللجنة اللوجيستيكية ولجنة الأنظمة والقوانين، مجموعة من النقاط والإشكاليات التي تعترض عمل الصحافة الحرة (فريلانس).

وتمت مناقشة الوضعية الاجتماعية والوضعية المالية، إضافة إلى الوضعية الضريبية، ومشكلة الدعم، كما تناول المجتمعون أهمية التعريف الدقيق للصحافي "الفريلانس".

ونظمت ندوة في هذا الموضوع بتأطير من النقابة الوطنية للصحافة المغربية يوم 30 أكتوبر 2021.

ومن الخلاصات الكبرى التي خرجت بها الندوة الوطنية تشكيل تنسيقية وطنية للصحافيين "الفريلانس" بهدف إنجاز دراسة متكاملة لأوضاع هذه الفئة من الصحفيات والصحافيين والترافع لتحقيق مطالبهم المادية والمعنوية. خصوصا أن عدد الصحافيين الأحرار في تزايد مستمر ويصل عددهم حاليا 110 صحافية وصحافيا حاصلين جميعهم على بطاقة المهنية التي يمنحها المجلس الوطني للصحافة. ومعاناتهم مضاعفة، بحيث لا يتوفرون على تغطية صحية، وقد أقرت الحكومة مشروع قانون لاحقا يخول لهم هذا الحق، وينتظر المصادقة عليه في مجلس النواب.

ويعاني الصحافيون "الفريلانس" في صمت من إجحاف وجشع المشغلين وطالبي الخدمة دون أي ضمانات اجتماعية أو عدالة أجرية أسوة بزملائهم المتعاقدين بصفة دائمة وحتى مقارنة بالصحافيين "الفريلانس" الأجانب الذين يتقاضون أضعاف ما يتقاضاه الصحافي "الفريلانس" المحلي، ما يستدعي وضع إطارات تنظيمية محددة لتقدير الجهد والعمل دون إغفال ضمان باقي الحقوق الاجتماعية الأخرى كالتغطية الصحية والتعويض عن الأبناء والحق في معاش التقاعد وغيرها من الحقوق.

كما يجب إعادة النظر في شروط تسليم البطاقة المهنية، التي تلزم الصحافي الحر الإدلاء بوثيقة الضريبة المهنية، وببيان المداخيل المحصل عليها من العمل الصحفي، والتي تكون في الغالب هزيلة جدا، لأن تعويضات الصحافي الحر لا تخضع لأي معايير قانونية ولا لأي مقياس مهني، بل إلى مواضعات بمثابة أعراف لا تخدم مصلحة الصحافي مثل عدد الكلمات بالنسبة إلى الصحافة المكتوبة والرقمية، والدقائق بالنسبة للفيديوهات أو البودكاست وغيره.

6- الضمان الاجتماعي:

حرم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي العديد من الصحافيات والصحافيين، من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض بمبرر أن إدارات مؤسساتهم الإعلامية، لم تقم بتسديد المستحقات المالية المتعلقة بالتسجيل في هذا الصندوق، والتي يوجد واجب المساهمة في التأمين الإجباري عن المرض ضمنها.

وقد راسلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية وزير الثقافة والاتصال والرياضة شهر أبريل 2021 بعد توصلها بتقارير ومراسلات من طرف العديد من الصحافيات والصحافيين، تؤكد حرمانهم من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض.

وكانت الحكومة قد التزمت ضمن برنامجها العام المتعلق بدعم الصحافة الوطنية بمبلغ استثنائي كبير وبإجراءات مرافقة له لمواجهة تداعيات وباء كورونا الخبيث، بتسديد واجبات انخراط هذه المؤسسات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طيلة مدة محددة. ويتبين من خلال قرار إدارة الصندوق حرمان الصحافيين من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض إن الحكومة لم تف بالتزاماتها.

7-انتخابات المأجورين:

عرفت سنة 2021 انتخاب ممثلي المأجورين، بما فيها مناديب الأجراء وأعضاء اللجن المتساوية الأعضاء.

ومن المعلوم أن أغلبية الصحافيين والصحافيات، وخصوصا العاملات والعاملين في الصحافة المكتوبة بنوعيها الورقية والرقمية تؤطر انتخاباتهم القوانين التي تهم الأجراء في القطاع الخاص، خصوصا المواد التنظيمية من المادة 430 إلى المادة 455 ومن المادة 462 إلى المادة 483 كما هي في مدونة الانتخابات، كما تحكمها مراسيم تنظيمية تهم العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، أي من كيفية إعداد اللوائح الانتخابية إلى غاية نهاية عملية التصويت.

غير أنه تم تسجيل مجموعة من الاختلالات، وأبرزها عدم تعليق لوائح المسجلين حتى مرور آجال الطعن، وكذلك التحايل على الأجراء في ما يخص تصنيفهم.

وتظل المفارقة قائمة في مؤسسة وكالة المغرب العربي للأنباء، حيث يرفض المسؤول عنها والمعين بمرسوم، يفرض عليه الاحتكام للدستور وللقانون، تنظيم هذه الانتخابات بالمؤسسة، لتظل وكالة المغرب العربي للأنباء هي المؤسسة الوحيدة وطنيا التي لا تضم ممثلين للأجراء، في انتهاك سافر لأحكام القانون، يزيد من فداحته صمت الحكومة وسلطات الوصاية عن هذا الخرق، وهو سكوت يصل حد اعتباره تواطئا على انتهاك القانون.

8-الاتفاقية الجماعية والأنظمة الأساسية:

تستمر أغلب المقاولات الصحافية في عدم أجرأة بنود الاتفاقية الجماعية، مما يمس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في مهن الصحافة داخل القطاع الخاص، سواء على مستوى الأجور والتعويضات، أو على مستوى أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو على مستوى الترقيات والترسيم، وغيرها من الحقوق المضمنة في الاتفاقية الجماعية.

غير أنه يجب التنبيه إلى أن الاتفاقية الجماعية إثر التوقيع عليها بضمانات من سلطات الوصاية على القطاع الصحافي، كانت قد تحدثت عن ضرورة التحيين المستمر لها، وهو ما لم يحدث، مما يضر أكثر بحقوق العاملات والعاملين في قطاع الصحافة والإعلام، خصوصا بعد أن حصلت تطورات كثيرة سواء في طبيعة المهنة، أو على مستوى تقلبات الأسعار ونمط العيش المطبوع بزيادة الإنفاق المعيشي للأسر، مما يجعل ما تتضمنه الاتفاقية الجماعية حتى لو تم التطبيق الصارم لها غير مناسبة للأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية المستجدة، ولذلك فإن معركة التطبيق الصارم لبنود الاتفاقية الجماعية وكذلك تحيينها يجب أن يكون من أولويات هذه المرحلة.

وعليه فإنه يجب إشراك المهنيين في كل مداولات الدعم العمومي للمقاولات الصحفية، وجعل التطبيق الأمثل للاتفاقية الجماعية شرطا لأي دعم عمومي مقترح. وأن يكون هذا الدعم إضافة إلى شرط احترام الاتفاقية الجماعية، قائما على دفتر تحملات يتضمن مشروع تطوير المقاولة على المستويات التدبيرية والاقتصادية والمهنية والتكوين المستمر، حتى لا يبقى هذا الدعم كما هو حاليا أقرب إلى الريع.

وينطبق الأمر نفسه على الأنظمة الأساسية في قطاع الإعلام العمومي، وخصوصا النظام الأساسي للعاملين في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، وكدلك النظام الأساسي للعاملين في وكالة المغرب العربي للأنباء، وهي أنظمة تحتاج لمراجعتها وفق الأدوار الجديدة لهذ المؤسسات، بما يمكنها من جهة تطوير أدائها ومن جهة أخرى بما يحفظ حقوق العاملات والعاملين في هاته المؤسسات.

مع التنبيه إلى ضرورة ترسيم كافة الصحافيات والصحافيين الذين يشتغلون بعقود لا تضمن الحد الأدنى من الأمن والاستقرار الوظيفي، مما يجعلهم في وضعية هشاشة مستمرة، رغم توالي السنوات على اشتغالهم بهذه المؤسسات التابعة للدولة.

وفي هذا الإطار تروج أنباء عن عزم الحكومة توحيد مؤسسات الإعلام العمومي في شركة قابضة، وإذا كان لا يمكن الوقوف في وجه أي مشروع يروم التطوير سواء على مستوى الحكامة والمردودية، أو مستوى المنافسة والتخليق، فإنه يجب أن يتم التنبيه إلى أن الأمر يتطلب الانفتاح على كافة الشركاء، وفي مقدمتهم النقابات الأكثر تمثيلية باعتبارها ممثلة للأجراء، تفعيلا للأجرأة الأمثل لمبدأ التشاركية.

ثالثا: تقارير موضوعاتية:

1-التغطيات الإعلامية حول الكركرات:

عادة في الأحداث الوطنية، يصعب إقامة المسافة الفاصلة بين الذاتي والموضوعي، فالصحافيات والصحافيون ليسوا بمعزل عن القضايا المصيرية للوطن، ولكن واجبهم الوطني يفرض عليهم الالتزام

بقواعد المهنية وأخلاقياتها كذلك، وإذا كنا قد رصدنا على العموم حرص الإعلام الوطني بقطاعيه العام والخاص على تحري الخبر الموثوق من مصادره، وعلى الحضور في عين المكان إذا اقتضى الحال ذلك، من أجل نقل التطورات الميدانية، مع ملاحظة ضعف الإعلام الرسمي بقنواته ووكالة الأنباء الرسمية في مخاطبة الرأي العام الخارجي، وتثمين العمل الكبير الذي قامت به المؤسسات الوطنية عسكرية ومدنية في إفشال مخططات أعداء وخصوم الوحدة الترابية، فإنه يجب التنويه بعدم سقوط هذه المؤسسات في شرك البروباغندا الفجة، واختلاق الأحداث لدعم السردية الرسمية، التي لم تكن تحتاج لأي اختلاق ، فالوقائع على الأرض كانت واضحة في الكشف عن أن التدخل المغربي من طرف القوات المسلحة الملكية المغربية كان مطلوبا من جهة لتأمين حركة مرور الأفراد والسلع، ومن جهة أخرى تميز بالاحترام الكامل لقواعد التناسبية في فض التجمعات غير المشروعة والخطرة .

وإذا كانت بعض التعليقات في بعض التغطيات الصحافية في الإعلام الخاص تجاوزت الحماسة المتفهمة نحو إيراد بعض العبارات غير اللائقة، فإن ذلك كذلك لم يصل حد اختلاق وقائع غير موجودة أو فبركة صور وفيديوهات، كما حدث في الإعلام الجزائري خاصة، والإعلام الموالي لحبهة البوليساريو.

فقد نشرت "شبكة الكركرات الإعلامية المستقلة" وهي شبكة موالية لجبهة البوليساريو الانفصالية فيديو تحت عنوان:" من جزر الكناري: رصد لقذائف وصواريخ تتقاطر على منطقة الكركرات"، وقد تبين لاحقا أنه فيديو تضليلي، وأنه في الأصل فيديو يوثق لتمارين عسكرية في جزر الكناري خاصة بالجيش الإسباني، مما جعل منصة فيسبوك تقوم بحظره.

كما تم نشر صورة لشاحنة محترقة في صحراء خالية، مرفوقة بأخبار تتحدث عن تدمير آليات عسكرية وشاحنات لنقل البضائع مغربية، مع مقتل ثلاثة جنود مغاربة على الأقل، واتضح بعد ذلك زيف تلك الأخبار، وأن الصورة تعود لشاحنة مصرية محترقة في صحراء سيناء.

كما تم نشر صورة لجندي أمام أرطال من صواريخ " توشكا"، والادعاء أن الجندي والصواريخ يعودان لجبهة البوليساريو، وتبين لاحقا أن الصورة قديمة تعود لسنة 2015، وتخص جنديا سوريا مواليا للنظام.

نشر موقع (ديبلوماتيكو) التابع للبوليساريو بدوره خبرا حول تعرض طائرة تابعة للقوات المسلحة الملكية المغربية للإسقاط، وأرفقت الخبر الكاذب بصورة للطائرة المزعومة، ولاحقا تبين أن الطائرة هي هيليكوبتر

مقاتلة هجومية سقطت في بنغازي الليبية سنة 2013، بل إن الجيش المغربي لم يسبق له أصلا اقتناء ذلك النوع من المقاتلات.

هذا ناهيك عن مئات البلاغات العسكرية التي تتحدث عن أقصاف وعن قتلى متوهمين في صفوف الجيش المغربي، في وقت يصعب التغطية على استشهاد جندي مغربي واحد مع هذه الطفرة التكنولوجية.

غير أن مثل هذه السقطات المهنية الموثقة لم تسلم منها ، وبدرجات أقل وسائل إعلام أوروبية، وخصوصا الفرنسية منها، التي غطت الأحداث بغير قليل من الانزياح عن الحيادية، ومن ذلك تكرارها لمغالطات قانونية، من قبيل أن المملكة المغربية سبق أن وقعت اتفاقا لوقف إطلاق النار مع جبهة البوليساريو الانفصالية، والحقيقة أن المغرب لم يتعهد بوقف إطلاق النار إلا مع الأمم المتحدة، وذلك في مسعى للإعلان عن حسن النية في حل هذا النزاع المفتعل بعيدا عن الصراع المسلح، وبما يحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة وفي مجمل الجغرافيا الإقليمية. ولحد الأن لم يفهم كثيرون سياسة الحياد السلبي الذي انتهجته وسائل الإعلام الفرنسية الرسمية، ومن ذلك مثلا تجاهل الاعتداءات التي تعرض لها مغاربة ومنهم نساء من طرف موالين للجبهة الانفصالية أثناء وقفة بباريس.

2-الانتقائية في وسائل الإعلام الأجنبية:

تعاملت وسائل الإعلام الإسبانية والفرنسية بانتقائية مع فضيحة دخول مبحوث عنه من طرف القضاء الإسباني في قضايا اغتصاب وتعذيب بهوية مزورة إلى التراب الإسباني، ويتعلق الأمر برئيس جبهة البوليساريو الذي تم إدخاله إلى التراب الإسباني بتواطؤ مكشوف بين جهازي المخابرات في الجزائر وإسبانيا والحكومة الإسبانية قبل التعديلات التي لحقتها، تضليلا للعدالة واحتقارا لها لضمان إفلاته من المساءلة أمام القضاء الإسباني، وبالتالي مساعدته على الإفلات من العقاب.

إن هذا السلوك الإعلامي يعتمد الانتقائية على أساس خلفيات سياسية، خصوصا من جهات لم تتوان في تقديم الدروس في الممارسة الإعلامية الموضوعية والسليمة، وفي احترام حقوق الإنسان وضمان عدم الإفلات من العقاب.

❖ **تغطية أحداث اقتحام معبر سبتة:**

عبر عدد من المواطنين المغاربة ومن جنسيات إفريقية أخرى منتصف ماي 2021، معابر سبتة ومليلية المحتلتين، في واحدة من موجات العبور التي تعرفها هذه الحدود الوهمية، وقد رافقتها أحداث مؤسفة، مست كرامة المغاربة والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

ووثقت كاميرات بعض القنوات التلفزية مباشرة، مطاردات القوات العمومية الإسبانية للقادمين بحرا، بطرق عنيفة مصحوبة بعبارات عنصرية، وبأقصى درجات الاستهداف المجاني لقاصرين عزل، ومجموعة من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين تعرضوا لشتى أنواع الإهانات. وإمعانا في التنكيل بالمهاجرين، تم استعمال نوع خطير من الرصاص المطاطي، والذي شرع في إطلاقه بشكل عشوائي اتجاه عدد من العابرين، مما أدى إلى إصابات خطيرة، تم نقل عدد منهم للمستشفيات.

وفي مقابل اشتغال بعض وسائل الإعلام الدولية بمهنية في نقل الصورة، التي كانت تتشكل من العنف المبالغ فيه، وإصرار على إخراج منسوب عال من العنصرية، عمدت عدد من المؤسسات الإعلامية الإسبانية إلى التغطية على عنف وعنصرية الجيش والشرطة الاسبانية. وفي بعض وسائل الإعلام قاد الحماس القومي بعض المنابر الاسبانية لارتكاب خروقات غير مقبولة في أخلاقيات المهنة، وذلك عبر نشر أكاذيب تغذي العنصرية المقيتة تجاه المهاجرين.

وكمثال على ذلك، فقد انزلقت واحدة من أعرق المؤسسات الإعلامية الإسبانية ممثلة في جريدة "البايس" نحو السماح بنشر مقالات متعددة تضخ محتوى مليئا بالتمييز في محاولة لتحريف الوقائع على الأرض، والذي لا يعكس حقيقة ما كان يجري من تنكيل بالمهاجرين من مختلف الأعمار. وزيادة في خرق أخلاقيات المهنة وكذا استقدام خطاب العنصرية البائد اتجاه قارة بأكملها، عنونت إحدى مقالاتها بالمسيرة الزنجية، مرفقة بصورة لمهاجرين أفارقة، قالت إنهم يقصدون مدينة سبتة المحتلة، في سلوك يبتعد عن المهنية وروح حقوق الإنسان.

نقلت صحيفة "إلباييس" الإسبانية في 11 أكتوبر 2011 رفض إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزة الإسبانية بعث طاقمها لمخيمات تندوف استجابة لطلب وجهته قيادة البوليساريو، عبر رسالة جوابية تفيد أن الظرف غير مناسب.

وكرد فعل على هذا القرار عمد مجموعة من الصحافيين إلى التهديد بتقديم استقالتهم من القناة التلفزيونية، واحتجوا على ما وصفوه ب "الضغط السياسي" الذي مارسته إدارة القناة عليهم، وحاولوا الترويج لذلك بكثافة مع الضغط على الهيآت المهنية لإحراج إدارة القناة.

وأمام هذا الجدل، خرجت إدارة القناة لتقول بكل وضوح، أنها لا تقبل أن يكون سفر طاقمها موضبا وموجها وتتحمله جهات غير إدارة القناة، التي تبقى الجهة التي تتحمل مصاريف تنقل أطقمها ضمانا للاستقلالية.

ومعلوم أن الجزائر تتكفل بكل مصاريف التعبئة التي تنظم كل سنة لما يعرف باحتفالات جبهة البوليساريو بأوهام التأسيس لجمهورية الوهم، حيث يتم استقدام وفود من أوروبا وأمريكا اللاتينية لتسويق رواية بوليساريو والجزائر وتشكل جماعات الضغط بمبررات إنسانية منتقاة، حيث يتم تقديم حالات إنسانية للتأثير على وسائل الإعلام، التي تنقل ذات الصور لتسويق رواية "الشعب الصحراوي المشرد"

إن هذا الموقف المبدئي ، يعكس من جهة انحياز الإدارة الجديدة لمؤسسة الإذاعة والتلفزة الإسبانية لمبادئ المهنية وحماية استقلالية المؤسسة الإعلامية، والنأي بها عن أي محاولات للتوظيف في أنشطة هدفها البروباغندا للجهات المانحة أو لتلك التي ستتكفل بمصاريف صحافييها وصحافياتها، ومعلوم أن الجبهة الانفصالية وبتمويل جزائري تعمد بين الفينة والأخرى لتنظيم أنشطة تستدعى لها طواقم صحفية من دول مختلفة، مع تكفل البوليساريو والراعي الجزائري بكل مصاريف الإقامة والتنقل وخدمات أخرى، مقابل تقارير يتم توجيهها نحو شيطنة المغرب من جهة، ومن جهة ثانية يتم توظيفها في جريمة الاحتيال والنصب من أجل استدامة المعونات الدولية على حساب المواطنين المحتجزين في تلك المخيمات.

3-قضية بيغاسوس:

صدر يوم 18 يوليوز تحقيق من طرف منظمة "فوربيدن ستوريز"، عن لجوء مجموعة من الدول لاستخدام برنامج التجسس بيغاسوس الذي تبيعه شركة إنزو الإسرائيلية، لتعقب أنشطة نشطاء مدنيين ومعارضين وصحافيين، وتضمنت قائمة من تعرضوا لاختراق هواتفهم 180 صحفيا حسب ادعاءات التقرير، ما بين مراسلين يعملون في منصات إعلامية عالمية، وصحفيين مستقلين يبدوا أنهم كانوا مستهدفين من طرف أنظمة حاولت إعاقة تحقيقاتهم والكشف عن مصادر معلوماتهم.

ويعتبر ما ورد في التقرير خطيرا جدا، في حالة تم التأكيد على صحة المعطيات الواردة فيه، لأنه يشكل انتهاكا لسرية المراسلات الشخصية للصحافيين، ويهدد مصادرهم، ويعيق صحافة التحقيق بالأساس.

غير أن هذا التحقيق اكتنفته مجموعة من المعطيات التي تم التسرع في إيرادها دون التحقق منها، مما جعله مطية للتوظيف من أكثر من جهة لاستثماره في صراعات سياسية ذات طابع محلي أو إقليمي.

وقد تابعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية باهتمام كبير مجمل التطورات المرتبطة بهذه القضية، منطلقة من مواقفها الثابتة المتعلقة بحماية الصحافيين من جميع أشكال التضييق والدفاع على حقوقهم المعنوية والمادية، بما في ذلك حماية اتصالاتهم الهاتفية، ومصادرهم ووسائل عملهم.

غير أن التطورات المتسارعة التي عرفتها هذه القضية في مدة زمنية قصيرة، كشفت حقائق أخرى تستوجب أخذها بعين الاعتبار في التعاطي معها.

- فهذه القضية ليست جديدة، إذ سبق لمنظمة العفو الدولية أن أثارتها منذ مدة، وسارعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية في حينها بمراسلة هذه المنظمة، واقترحت عليها العمل بصفة مشتركة لإجلاء الحقيقة في هذا الصدد، إلا أنها لم تتلق أي جواب من هذه المنظمة لحد اليوم.
- والملاحظ أن بعض الزملاء الصحافيين المغاربة ممن وردت أسماؤهم ضمن لائحة الأشخاص الذين قيل إن هواتفهم تعرضت للاختراق، بادروا بتكذيب هذا الادعاء، ليتم سحب أسماءهم من تلك اللائحة دون أي تفسير.
- وقد أحاطت ظلال من الشكوك بخصوص اتهام المغرب بحيازة واستخدام هذا البرنامج، خصوصا بعد أن سارعت أطراف إقليمية إلى استثمار هذه الاتهامات والادعاءات في صراعها مع المغرب بخصوص السياسة الخارجية واختياراته الإقليمية التي تنحو إلى تنويع الشركاء والاستقلالية بالقرار، كما أن الصحافيين الفرنسيين الذين صرحوا أنهم كانوا عرضة لاختراق هواتفهم من طرف جهة أمنية مغربية لم يسموها، سرعان ما رفعوا دعوى قضائية ضد مجهول، مما يبين عدم امتلاكهم لأدلة تدين المغرب.

- وفي هذا الصدد سارعت السلطات العمومية المغربية إلى نشر تكذيب رسمي لما تم الترويج له، وأمرت رئاسة النيابة العامة بفتح تحقيق قضائي بأمر من رئاسة النيابة، كما تم رفع دعوى قضائية ضد منظمة أمنيستي ومجموعة (القصص المستحيلة) بإحدى محاكم باريس، وهي خطوات ومبادرات تسير في اتجاه الكشف عن الحقائق وترتيب الجزاءات.
- وقد لاحظت النقابة الوطنية للصحافة المغربية مسارعة بعض الأطراف، خصوصا في وسائل الإعلام الفرنسية والجزائرية، إلى إصدار أحكام قيمة وإدانة المغرب بصفة مستعجلة، وهكذا طالبته قناة فرانس 24 بتقديم الدليل على براءته، في سابقة خطيرة جدا تفرض قاعدة جديدة في العمل الصحافي، تتمثل في إجبارية توفر المتهم على ما يبرئه من التهمة، وليس توفر الصحافي على هذا الإثبات قبل النشر والبث.

إن النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي تضع ضمن أوليات أدوارها الدفاع عن الصحافيات والصحافيين و حماية حريات الصحافة و النشر و التعبير و التفكير، و التي تتصدى لجميع مظاهر التضييق على عمل الصحافيين و الصحافيات و على ممارسة هذه الحرية، و التي ترفض أي مساس بحقوق الصحافيين الثابتة في حماية سلامتهم واتصالاتهم و مصادرهم ، تعتبر أن ما تم نشره لحد الآن ضد المغرب فيما يتعلق باختراق هواتف الصحافيين ، لا يعدو كونه مجرد ادعاءات في حاجة ماسة إلى التدقيق والتحقيق، خاصة وأن الادعاءات طالت مسؤولين سامين في تناقض يكشف حجم الاختلالات فيما نشر من اتهامات، و لا يمكن لأية جهة أن تقوم بهذه المهمة غير القضاء المستقل و النزيه ، و تدعو النقابة الوطنية للصحافة المغربية جميع الزملاء و الزميلات الصحافيات والصحافيين إلى التعامل بمهنية مع التطورات المرتبطة بهذه القضية ، و التحلي بروح الحيطة و اليقظة ، تجنبا لأي توظيف مشبوه ، أو خدمة لأجندة سياسية أو جيواستراتيجية معينة.

وبعد مرور ما يقرب من عشرة أشهر على نشر هذا التحقيق، لم يتم الكشف عن أي أدلة تورط المغرب أو مؤسساته الأمنية، كما أن الشركة الإسرائيلية التي تقوم ببيع البرنامج بموافقة قبلية من وزارة الدفاع الإسرائيلية نفت أن يكون المغرب من ضمن زبائنها، كما نفت التجسس على هاتف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

4-قرارات وتقارير المجلس الوطني للصحافة:

حسب المعطيات الصادرة عن المجلس، فإن خمسة قرارات من القرارات التأديبية التي اتخذها تتعلق بسحب بطاقة الصحافة المهنية لمدة ستة أشهر من مديري نشر صحف إلكترونية جراء نشرهم لمقالات فيها خرق لميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة. وبلغ مجموع القرارات التأديبية التي أصدرتها لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية بالمجلس الوطني للصحافة، من بداية سنة 2021 إلى غاية نهاية شهر شتنبر الماضي، ستة وثلاثون قرارا، تتوزع بين سحب بطاقة الصحافة لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر وتوجيه تنبيه إلى مدير نشر صحيفة إلكترونية.

وتتعلق الخروقات التي ارتكبها مديرو النشر الخمسة الذين سحبت منهم بطاقة الصحافة لمدة ستة أشهر بنشر الشائعات والأخبار الكاذبة دون تقديم دليل مادي من الطرف المشتكى به، وهو ما يخالف مقتضيات البند الأول المتعلق بالبحث عن الحقيقة الوارد في محور المسؤولية المهنية من ميثاق أخلاقيات المهنة. وينص البند المذكور على "ضرورة البحث الدؤوب عن الحقيقة وحق المواطن في إعلام صادق ومعلومات صحيحة مستقاة بطرق سليمة ومعالجة بشكل مهني يعلو فوق أي اعتبار آخر".

وسجل المجلس كذلك على الأشخاص الذين أصدر في حقهم قرارات تأديبية اتهام مواطنين بتبييض الأموال والاتجار في المخدرات وامتهان الدعارة.

ويُعتبر هذا الفعل مخالفة للبند الثالث الخاص بالأخبار الكاذبة والتضليل الوارد في محور المسؤولية المهنية من ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة، وهو المقتضى الذي يعتبر الاختلاق والتضليل ونشر الأخبار الكاذبة بمثابة خرق سافر لأحكام الميثاق.

وعلل المجلس الوطني للصحافة كذلك قراراته التأديبية باستعمال صور خاصة دون إذن من صاحبها، وهو ما يشكل مخالفة للبند الرابع المتعلق بالحق في الصورة الوارد في المحور الثاني المعنون بالمسؤولية إزاء المجتمع من ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة. وحسب مقتضيات البند المذكور، فإن لكل شخص الحق في تملك صورته وطرق استعمالها من طرف الغير، إلا إذا كانت الصورة المستعملة تدخل في إطار ضرورات الإخبار أو مبررة موضوعيا بمصلحة عامة، أو إذا كان المعني بالأمر موافقا على التقاط صورته واستعمالها.

وآخذ المجلس مديري النشر الذين طبقت في حقهم مسطرة التأديب بـ"المس بالشرف والكرامة الإنسانية والدعوة إلى الكراهية، في مخالفة صريحة لمقتضيات البند الخامس المتعلق بالمس بالشرف والكرامة

الوارد في محور المسؤولية اتجاه المجتمع من ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة".

ويمنع البند الخامس من ميثاق أخلاقيات المهنة "نشر الاتهامات الكاذبة أو السب أو القذف"، كما "لا يقبل مطلقا ممارسة التشهير والتحامل ونشر الإشاعات، أو كل ما يسيء إلى شرف الأشخاص أو سمعتهم وكرامتهم الإنسانية"

وسقط مديرو النشر الذين طالتهم القرارات التأديبية للمجلس الوطني للصحافة كذلك في فخ تقديم صورة المرأة "بكيفية تمييزية تحط من كرامتها"، وهو ما يعتبر مخالفة للبند العاشر المتعلق باحترام صورة المرأة الوارد في محور المسؤولية إزاء المجتمع، الذي ينص على أنه "يجب ألا تقدم المرأة في صورة تمييزية أو حاطة من كرامتها، ولا تستعمل بأي شكل من الأشكال في الإثارة التي تتجاوز فعل الإخبار."

وأصدر المجلس الوطني للصحافة كذلك قرارا تأديبيا واحدا يتعلق بسحب بطاقة الصحافة المهنية لمدة ثلاثة أشهر من مدير نشر صحيفة إلكترونية، "قام بإهانة مؤسسة محدثة بقانون ووصفها بأنها تمارس الابتزاز أثناء تقديم خدماتها بدون أن يقدم دليلا، وهو ما يعد خرقا لميثاق أخلاقيات المهنة في شقه المتعلق بالمسؤولية المهنية."

وأصدر المجلس سالف الذكر قرارا تأديبيا واحدا قضى بتوجيه تنبيه إلى مدير نشر صحيفة إلكترونية وقرارين تأديبيين قضيا بتوجيه إنذار إلى مدير نشر صحيفة ورقية وأخرى إلكترونية، بعد مخالفتهم لميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة بخصوص حق التصحيح والرد.

وفي تقرير المجلس الوطني حول وضعية الصحافة بعد الجائحة أفاد بلاغ صحفي صادر عن المجلس الوطني للصحافة بخصوص التقرير الثاني للمجلس حول أوضاع الصحافة المغربية في ظل الجائحة، ودق المجلس الوطني ناقوس الخطر، معتبرا أن: "الأزمة العامة التي يعرفها القطاع تعتبر خطرا حقيقيا على الصحافة، التي وصلت اليوم إلى وضعية غير مسبوقة، بالرغم من أنها جربت كل الأزمات والأهوال قبل 5 سنوات."

وأضاف البلاغ أنه في ظل "الوباء الإعلامي" الذي تزامن مع الجائحة، ظهرت في المغرب، كما في دول كثيرة، الحاجة إلى الصحافة المبنية على قواعد العمل المهني والأخلاقي، وهذه الصحافة مهددة الآن بشبح الإفلاس". وكشفت لجنة المنشأة الصحافية أوضاع القطاع خلال ثلاثة أشهر من الحجر الصحي في 2021 خسارة قدرها 243 مليون درهم حيث علقت فيها الحكومة طبع الصحف.

وحسب البلاغ فالتقرير نبه إلى الوضع الذي تعيشه الصحافة الورقية ولاحظ أن: "الصحف لم تعد كلها للصدور في شكلها الورقي، كما اضطر بعضها الآخر إلى إعادة رسملة أسهمه، وتوقف بعضها الآخر عن الصدور بالنظر للصعوبات التي واجهتها بفعل الوباء."

وأشار التقرير إلى انخفاض المبيعات والإعلانات والتداعيات الاقتصادية والمهنية والأخلاقية لأزمة القطاع.

وهكذا سجل التقرير، أنه فيما يخص مبيعات الصحف، بعد رفع الحجر الصحي ومقارنة مع ما قبله، تم "تسجيل أسوأ سيناريو ضمن كل السيناريوهات السيئة التي كانت منتظرة"، بحيث قاربت نسبة الانخفاض السبعين بالمائة، وانضاف هذا إلى وضع الإعلان التجاري الذي لم يكن أحسن حالا بحيث قاربت نسبة الانخفاض 65 في المائة، مع استمرار مشكل الصحافة الإلكترونية التي لا تصلها إلا 25 في المائة من المخصصات الإشهارية الرقمية، بحيث تستحوذ شركات الويب العالمية العملاقة على 75 في المائة.

وأفاد البلاغ أن التقرير انكب بإسهاب على الدعم العمومي الاستثنائي الذي خصصته الدولة للصحافة المغربية، ونوه بحجمه غير المسبوق والذي وصل بمناسبة الجائحة إلى ما يقارب 40 مليار سنتيم، واعتبر أنه يعكس العناية التي تُولى لهذا القطاع، إلا أن التقرير، من خلال الفاعلين، وقف على ملاحظات كثيرة تتعلق بمعايير منح هذا الدعم الاستثنائي، والتفاوتات التي عرفها توزيعه، داعيا إلى بلورة تصور تتم فيه مراعاة الدور الذي تقوم به الصحافة وتأثيرها ويكون فيه الدعم العمومي للصحافة ضامنا للشفافية والتوازن والإنصاف.

وأشار التقرير الأول الذي قدم 30 إجراءا للخروج من الأزمة، إلى إن هذا التقرير الثاني يقدم 24 توصية في إطار ثلاثة محاور كبرى أولها "رد الاعتبار للصحافة: الثقة والمصداقية"، والثاني هو: "اعتناق نموذج تنموي ملائم"، والثالث هو: "ملاءمة الموارد مع متطلبات ومتغيرات السوق."

وأوضح البلاغ أن لجنة المنشأة الصحافية وتأهيل القطاع، ستعمل بعد صدور هذا التقرير، على جمع كل الفاعلين، للانكباب على أزمة صحافة التي "لا ترتبط بالضرورة بآفاق تعافي الاقتصاد الوطني بعد الجائحة. كما يقول التقرير –بقدر ما ترتبط بتحديات يتداخل فيها عامل التحول الرقمي ومحدودية سوق الإعلان، وتراجع جمهور القراء، والاختيارات الكبرى في التعامل مع الصحافة، كقطاع استراتيجي له دور أساسي في تعزيز حرية الفكر والرأي وصيانة التعددية ودعم المشاركة في الشأن العام وبناء المواطنة.

5-أخلاقيات المهنة:

استمرت خلال هذه السنة مجموعة من الممارسات التي تضرب أخلاقيات المهنة، رغم تنبيهات النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التي نظمت عدة تكوينات في مختلف الفروع، ورغم الإجراءات التأديبية التي اتخذها المجلس الوطني للصحافة، ورغم امتعاض جزء معتبر من الرأي العام من بعض الممارسات المسيئة لنبل المهنة، من قبيل التشهير، واقتحام الحياة الخاصة للأفراد، والابتزاز، وترويج أخبار مضللة، أو نشر صور قاصرين دون تغطية وجوههم، أو الإصرار على استضافة شخصيات لا تحوز على الحد الأدنى من المؤهلات العلمية لمحاورتها في قضايا لها علاقة بالصحة العامة، فقط لأنها تجلب المشاهدات.

ولقد كان حادثا اقتحام معبر سبتة في ماي 2021 والوفاة المأساوية للطفل ريان بضواحي مدينة شفشاون في فبراير 2022 كاشفين لعدم تشبع مجموعة من المنابر الصحافية وبعض الصحافيين الذين تكلفوا بالتغطيات بالحد الأدنى من المهنية واحترام أخلاقيات المهنة.

بحيث أنه في حدث اقتحام المعبر الحدودي، لم تتم تغطية وجوه القاصرين، وتم ترويج أخبار كاذبة من قبيل أن أعوان السلطة كانوا يحرضون المواطنين على اقتحام المعبر في المقاهي، ومن قبيل محاورة أشخاص في وضعية غير طبيعية، بسبب أنهم في وضعية إعاقة ذهنية، أو لاستهلاك مفرط للمواد المخدرة. ولقد كادت بعض التغطيات تتحول إلى تحريض على الاقتحام أو تحريض على مواجهة القوات العمومية أثناء أدائها لمهامها، مما يطرح بقوة ضرورة التكوين المستمر، والانتقاء الأمثل للذين سيلجون المهنة.

وبخصوص متابعة التغطيات المرافقة لمحاولات إنقاذ الطفل ريان بدوار إغران، جماعة تمروت، إقليم شفشاون، فقد كشفت عن منزلقات كثيرة مرتبطة بمدى احترام أخلاقيات المهنة، كما تفصح عن توظيف يبتعد عن قيم التآزر والتضامن في مثل هذه الحالات، وهو توظيف يصل أحيانا إلى السماح ببث أنباء غير موثوق منها.

ويمكن حصر أهم المنزلقات في عدم التأكد من الخبر قبل إعلانه، واعتماد العناوين والجمل التي تحفل بالإثارة، وانتقاء محاورين لا تتوفر فيهم الأهلية تساهم تصريحاتهم في بث وترويج أخبار مضللة، وتصوير القاصرين دون تغطية وجوههم.

6-ملخص تركيبي لتقرير حول مستويات تفعيل الاتفاقية الجماعية:

كشف التقرير النهائي حول تقييم مستويات تفعيل اتفاقية الشغل الجماعية الخاصة بالصحافي المهني، أن جائحة كورونا أثقلت كاهل الجسم الصحافي، وعانى منها كباقي الشرائح الاجتماعية.

وكشف أيضا أن ربع عدد الصحافيين والصحافيات المستجوبين لا يتوفرون على التغطية الصحية، وأن 47.3 في المائة منهم، لا يستفيدون من التأمين الصحي عن ال مرضAMO، وأن 75 في المائة لا يستفيدون من أي تقاعد تكميلي.

كما أظهر حصول تغيرات سلبية على مستوى علاقات العمل داخل المقاولة الصحفية ومع إدارتها حسب رأي 68.5 في المائة من المستجوبين "300 صحافي وصحافية بمختلف المقاولات الصحفية المغربية."

وسجلت هذه التغيرات، حسب التقرير الذي أعدته النقابة الوطنية للصحافة المغربية، المتمثلة في عدم التوصل بالأجور، وتخفيضها، والإهمال والتهميش من الإدارة، وساعات العمل الطويلة وأحيانا دون توقف، أن أزيد من 59.2 في المائة من المستجوبين يحصلون على أكثر من 5800 درهم، مقابل تسجيل ما يقارب 40 في المائة يحصلون على أجور أساسية تقل عن الحد الأدنى المتفق عليه في الاتفاقية الجماعية، وأن 78.1 من الصحافيين الذين شملهم التقرير والاستشارة، يستفيدون من منحة الشهر الثالث عشر، مقابل 21.9 من الصحافيين الذين صرحوا بعدم استفادتهم من المنحة المذكورة، لكن 31.5 في المائة من الصحافيات والصحافيين كان لهم رأي مخالف، ورأوا أن هناك تغيرات إيجابية من قبيل العمل عن بعد.

وأوضح التقرير ذاته أن ما يعادل 55 في المائة من الصحافيات والصحافيين يستفيدون من التعويض عن التنقل كحق منصوص عليه في اتفاقية الشغل الجماعية، بينما لم يستفد من منحة التغذية إلا 14.6 في المائة. أما المساعدة من أجل السكن، فلم تتجاوز نسبة المستفيدين10.01 في المائة، مقابل 52.8 في المائة من حقوق ومنح مختلفة.

وبخصوص التمثيلية النقابية، فقد كشف التقرير أن نصف المستجوبين لم تعرف مؤسساتهم الصحفية انتخابات لمندوب الأجراء التي كانت مقررة في يونيو 2021، كما أنه لا يسمح لـ 33.3 في المائة من العينة المستجوبة ممارسة العمل النقابي داخل المقاولات الصحفية. وفي السياق نفسه، أظهر التقرير أن ما يقرب من ثلث العينة المستجوبة تحترم الاتفاقية ومدونة الشغل من حيث عدد ساعات العمل الأسبوعية المنصوص عليها في حدود 44 ساعة أسبوعيا، بينما ذكر أكثر من نصف الصحافيين المستجوبين أن مؤسساتهم وخلال جائحة كورونا، تشغلهم أزيد من المدة المنصوص عليها في المرجعين المذكورين، بحيث تصل إلى 10 ساعات في اليوم بنسبة 50.3 في المائة، وهناك أكثر من 16.2 في المائة يشتغلون 10 ساعات في اليوم، مقابل انخفاض أجرة 51.4 في المائة من الصحافيين والصحافيات.

وكشف التقرير النهائي حول تقييم مستويات تفعيل اتفاقية الشغل الجماعية الخاصة بالصحافي المهني، محدودية الحماية القانونية للصحافيين المهنيين خلال جائحة كورونا، مما خلف انعكاسات سلبية متعددة، برزت بشكل واضح في ارتفاع نزاعات الشغل وتسريح أجراء صحافيين بنسبة وصلت إلى 71.6 في المائة.

من جهة أخرى، كشف التقرير أن 79.2 في المائة من العينة المستجوبة، لا تستفيد من أي تكوين مستمر داخل مؤسساتها الصحفية، مما يعد "حسب التقرير" خرقا لاتفاقية الشغل الجماعية. كما أن 85.9 في المائة من المستجوبين لا يستفيدون من أي منح خاصة تحفيزية من مؤسساتهم.

وأوصت النقابة الوطنية للصحافة المغربية استنادا لمخرجات الدراسة، بضرورة التدخل لحماية الحقوق المادية والاجتماعية والاقتصادية للصحافيين داخل المقاولة الصحفية عبر إعادة التفاوض على اتفاقية شغل جديدة.

وخلصت الدراسة إلى ضعف مستوى تطبيق اتفاقية الشغل الجماعية على مستوى المقاولات الصحفية، وتجلى ذلك في عدد من المؤشرات أبرزها، محدودية استفادة الصحافيين والصحافيات من الحد الأدنى للأجور، والشهر الثالث عشر، وضعف الاستفادة من التكوين المهني المستمر والمنح التحفيزية، ومحدودية الاستفادة من الراحة الأسبوعية وكذلك التضييق على الحريات النقابية داخل المقاولة الصحفية.

وبالنسبة للتوصيات التي خلصت إليها الدراسة، تسجل النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التوصيات التالية:

فتح ورش مراجعة الاتفاقية الجماعية لسنة 2005 بين الفدرالية المغربية لناشري الصحف والنقابة الوطنية للصحافة المغربية.

- توسيع دائرة الحقوق الاقتصادية والمادية للصحافيين.
- تعزيز مكتسبات المنافع الاجتماعية.
- مأسسة العلاقات المهنية والتمثيلية للصحافيين.
- تعزيز الحريات النقابية بالمقاولات الصحفية.
- تقوية الحوار والتشاور المهني بالمقاولة الصحفية.

ويشار إلى أن النقابة الوطنية للصحافة المغربية قد أعدت مشروعا لتعديل الاتفاقية الجماعية التي لم يتم تحيينها منذ 2005 تاريخ إعلانها، رغم أنها تنص على ضرورة التحيين كل خمسة سنوات، وهذا المشروع هو نتاج مشاورات مع كل فروع النقابة، وتم بمساهمة خبراء قانونيين، وتم تقديمه في إطار المقاربة التشاركية التي تنهجها النقابة إلى السيد وزير الثقافة والتواصل الجديد في لقاء رسمي جمعه بوفد النقابة يوم الثلاثاء 15 فبراير 2022.

7- الحق في الحصول على المعلومة:

صدر قانون الحق في الحصول على المعلومة يوم 22 فبراير 2018، ولكنه دخل حيز التنفيذ عمليا سنة 2019، تنفيذا للفصل 27 من الدستور، وإذا كانت هذه الخطوة متقدمة، فإن ما يعيبها هو تضمن القانون لعبارات فضفاضة تسمح بتأويلات قد تحد من فعاليته.

هذه المصطلحات الفضفاضة نجدها كثيرا في الباب المتعلق بالاستثناءات، والذي يشير إلى حظر الحصول على المعلومات التي قد تضر المصالح العليا للوطن، أو التي تمس بالحقوق والحريات، أو المتعلقة بالدفاع الوطني، أو المتعلقة بالحياة الخاصة، أو المعلومات التي من شأن الإفصاح عنها المس بالعلاقات الخارجية مع دولة أخرى أو منظمة دولية حكومية، وغيرها من الاستثناءات المرتبطة بالسياسة النقدية أو حقوق الملكية الصناعية، أو مداولات المجلس الوزاري والمجلس الحكومي، وسرية التحريات،

ومبادئ المنافسة الحرة والشريفة. وفي كل هذه الاستثناءات لا يتم تحديد بالضبط عناصر الضرر أو مظاهر المس بالحريات والحقوق.

ورغم أن القانون يلزم الإدارات بتعيين موظفين يعهد إليهم بمهمة تلقي الطلبات، وفق نموذج تعده لجنة الحق في الحصول على المعلومة، غير أن تحديد أجل الرد في عشرين يوما قابلة للتجديد مرة واحدة، يعتبر عائقا أمام الصحفي بسبب أن بعض المواد الصحفية التي يكون بصدد الاشتغال عليها تكتسي طابعا استعجاليا.

ومن الملاحظات كذلك أنه رغم وجود تمثيل محدود للحكومة في الجنة الخاصة بالحق في الحصول على المعلومة مقارنة بممثلي المجالس الوطنية وممثلي المجتمع المدني، إلا أن تعيين الأعضاء لا يخضع لشروط معيارية واضحة.

ومن أعطاب هذا القانون التي وجب تجاوزها أنه في الوقت الذي لا يرتب القانون أي عقوبات جزائية على الموظفين الرافضين تقديم معلومات مشمولة بالحق في الحصول عليها، بل يقتصر الأمر على عقوبات تأديبية، فإنه في المقابل لا توجد ضمانات لحماية المبلغين عن جرائم الفساد المالي والإداري، كما أن العقوبات الجزائية تشمل الذين قد يوظفون المعلومات التي يحصلون عليها لغير الأغراض التي ضمنوها في المطبوع الخاص بطلب المعلومات.

رابعا: ملحق خاص بتقرير منظمة مراسلون بلا حدود:

بعد الانتهاء من صياغة تقريرنا السنوي، صدر التقرير السنوي لمنظمة مراسلون بلا حدود الذي يغطي المرحلة نفسها التي يغطيها تقريرنا، ولذلك آثرنا التفاعل مع هذا التقرير بالملاحظات التالية:

تقدم منظمة "مراسلون بلا حدود" نفسها منظمة للدفاع عن الصحافيات والصحافيين، وحرية الرأي والتعبير والإعلام، وتدعي في تقاريرها وتوصياتها والترتيب السنوي للدول الذي تنشره أنها تعتمد مؤشرات موضوعية، ومعلومات موثوقة.

لقد دأبت منظمة مراسلون بلا حدود على نشر مجموعة من التقارير حول المغرب مشوبة بغير قليل من الثغرات التي تجعل موضوعيتها ليس فقط محل نظر، بل محل تشكيك، خصوصا مع الإمعان في تكرار المعطيات المغلوطة رغم تنبيهها مرات متعددة لها.

ففي التقرير الأخير الذي صدر موازاة مع الترتيب السنوي الذي تضعه المنظمة، والمتعلق بحرية الصحافة، رتبت المغرب في المركز 135، متقدما بنقطة واحدة عن ترتيب السنة الماضية.

قد يكفينا فقط ملاحظة وجود دول متقدمة على المغرب عرفت حوادث اغتيال للصحافيين، أو تعيش أوضاع حرب وقلاقل اجتماعية وسياسية، ومنها دول لا تعرف حتى الحد الأدنى من الاستقرار السياسي، وعرف بعضها انقلابات عسكرية وإعلان حالات طوارئ، وتعطيل مؤسسات دستورية، وإغلاق محطات تلفزية وإذاعية بقرارات إدارية، للتشكيك في هذا الترتيب.

ففي الشق المتعلق بالمشهد الإعلامي، يتحدث تقرير مراسلون بلا حدود بوثوقية، وبلغة إطلاقية عن انعدام التعددية في الإعلام المغربي، وهو ما يفنده التنوع الذي يطبع الإعلام المغربي، لا من حيث وجود صحافة مستقلة جنب الإعلام الرسمي، ولا من حيث تعددية الخطوط التحريرية بين ليبيرالية وبين محافظة، وبين صحافة حزبية وأخرى تابعة لمقاولات خاصة، كما أن الخطاب الإعلامي يتراوح من منبر لآخر بين لغة حادة في انتقاد مظاهر تدبير الشأن العام، وأخرى معتدلة، وثالثة مدافعة عن الحكومة.

وأورد التقرير أن الصحافيين يتعرضون لضغوطات تمنعهم من الوصول للمعلومة، دون أن تقدم أمثلة دالة، والحال إن هناك بالفعل صعوبات في الوصول للمعلومة بشأن بعض القضايا، وهي صعوبات مرتبطة بنصوص قانونية يتوجب تعديلها، وليست بسبب أي ضغوط متوهمة، وإشكالية الحق في الوصول إلى المعلومة تعتبر في المغرب محط نقاشات علنية بين البرلمانيين والإعلاميين والحقوقيين، وليست طابو يمنع الاقتراب منه.

كما أن المعلومات التي أوردتها المنظمة بخصوص إغلاق "أخبار اليوم" لم تكن دقيقة، فالجميع يعلم أن الإغلاق كان من طرف مالكي الصحيفة، بطريقة لم تحترم حقوق العاملين بها، الذين التجأوا للقضاء من أجل إنصافهم في مواجهة مالكي الجريدة.

وفي الشق السياسي، سنجد صعوبة في الربط بين هزيمة حزب العدالة والتنمية وصعود السيد أخنوش لرئاسة الحكومة، وبين تراجع حرية الصحافة بالمغرب، كما يوحي بذلك التقرير، والمفارقة أن الملفات

التي تدافع عنها منظمة مراسلون بلا حدود كلها تم فتحها أثناء رئاسة العدالة والتنمية للحكومة، مع الإشارة إلى أنه حتى تلك الملفات ليس هناك إجماع داخل الجسم الصحفي نفسه على أنها مرتبطة بالفعل بممارسة الصحافيين المتابعين لعملهم الصحافي.

صحيح أن هناك ملاحظات تتعلق بامتلاك رئيس الحكومة لأسهم مجموعة من المنابر الإعلامية، ولكن مثل هذا النقاش موجود في أعرق الديموقراطيات، وصحيح كذلك أن بعض المنابر قد تتفادى انتقاد رئيس الحكومة بسبب امتلاكه لمجموعة من الشركات التي تغذي إعلاناتها سوق الإشهار، ولكن كل ذلك له علاقة باختيارات تلك المنابر، وليس ثمة أي ضغوطات من طرف السلطات، بدليل وجود منابر كثيرة يكاد يكون انتقاد رئيس الحكومة مادة يومية لها.

يصدر التقرير حكم قيمة، يقول بأن قضايا الملكية والصحراء والإسلام وعمل الأجهزة الأمنية وكيفية تدبير جائحة كورونا هي مواضيع يحظر الحديث فيها، في حين أنه لم يتابع أي صحفي بسبب هذه المواضيع، بل إن هذه المواضيع نفسها لطالما كانت موضوع بلاغات رسمية من طرف المسؤولين توضح فيها ملابسات قضية ما، أو ترد على ما ورد في مواد صحافية.

لقد انتقد صحافيون مشاريع أعطى انطلاقتها ملك البلاد، كما انتقد آخرون التدبير الرسمي لملف الصحراء المغربية، وحفلت المنابر الصحافية بأخبار عن تورط موظفي أمن في انتهاكات عرضية كما يمكن أن يقع في أي بلد ولو كان عريقا في الديموقراطية، وتعاملت مديرية الأمن الوطني برحابة صدر مع ما ينشر في الإعلام.

أثار التقرير في الشق القانوني اللجوء إلى القانون الجنائي في قضايا النشر عوض قانون الصحافة والنشر الذي لا يتضمن العقوبات الحبسية، وهو موضوع يشكل واحدة من الملفات التي تدافع عنها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، والتي نتمنى أن تعرف طريقها للحسم، لكن ليس بالتهويل الذي يقدمه تقرير المنظمة، والذي يرتب عليه خلاصة تحمل تناقضا ، إذ يقول التقرير إن هذا التضارب أدى إلى ممارسة الصحافيين لرقابة ذاتية، ثم يقول إن هناك قضايا كثيرة في مواجهة الصحافيين بالمحاكم، فكيف يستقيم أن يكون الصحافيون يقومون برقابة ذاتية والحال أنه توجد قضايا كثيرة أمام المحاكم؟ .

مع العلم أن اللجوء للقضاء ليس مؤشرا سلبيا، بل هو دليل على وجود حد أدنى معتبر من حرية الصحافيين في أداء مهنتهم، وأن الحسم ليس للضغوط ولا للقرارات الإدارية، بل هو بيد القضاء،

والصحافيون المغاربة لا يرفضون اللجوء والاحتكام للقضاء، بل يعتبرونه مكسبا، إنما يطالبون بتجويد النصوص القانونية بما يوسع هوامش الحريات، وهو على أي حال نقاش مفتوح حتى في الإعلام الرسمي المملوك للدولة.

في الشق الاقتصادي تحدث التقرير عن الصعوبات المالية التي تعيشها المقاولات الصحافية بسبب تقلص موارد الإشهار، وهو مشكل تعاني منه الصحافة في العالم كله، بدليل إغلاق محطات تلفزية رائدة، وإغلاق صحف ورقية كبرى أو تقليص العاملين بها، بسبب منافسة وسائط التواصل الاجتماعي، لكن تقرير المنظمة يربط ذلك في الحالة المغربية بدعم تتلقاه المنابر الموالية للسلطة في مقابل عدم استفادة المنابر المعارضة، مع العلم أن كل المنابر الإعلامية المغربية باختلاف توجهاتها وخطوطها التحريرية تشكو من تقلص المداخيل الإشهارية، بما فيها حتى وسائل الإعلام الرسمية.

وقد أغفل التقرير الإشارة لما قامت به الحكومة السابقة أثناء جائحة كورونا من دعم استثنائي للصحافيين، بحيث تكلفت لأشهر متعاقبة بأداء أجور الصحافيات والصحافيين وعموم أجراء قطاع الإعلام، وبذلك تمكنت من المحافظة على الاستقرار المهني للعاملين في الميدان من جهة، ومن جهة أخرى أسهم هذا الدعم الاستثنائي في المحافظة على استمرارية منابر إعلامية كانت مهددة بالإغلاق وتسريح العاملين بها، نتيجة مواجهتها لصعوبات في تأمين أداء الأجور والتعويضات بسبب تقلص مداخيل الإشهار والمبيعات، وهو دعم استفادت منه على قدم المساواة كل المنابر بغض النظر على خطها التحريري كما استفادت المقاولات الصحافية الصغرى الجهوية والمحلية من دعم مباشر استثنائي، دعما لاستمرارية صحافة القرب التي بحكم تغطيتها فقط للأخبار المحلية أو الجهوية كانت الأكثر عرضة للهشاشة بسبب الوضع الوبائي، وهذه التجربة غير مسبوقة على المستوى العالمي، بحيث أنه في أحسن الحالات تكفلت صناديق الضمان الاجتماعي بتقديم تعويضات للعاملين في قطاع الإعلام المتضررة مداخيلهم أثناء الجائحة، في حين أنه في التجربة المغربية تكلفت الحكومة عبر وزارة الثقافة والاتصال في أداء أجور الصحافيين والصحافيات كاملة.

في الشق الثقافي يقدم التقرير صورة للمجتمع المغربي لا تختلف عن الصور الاستشراقية النمطية، فالمغاربة في التقرير لا يستهلكون سوى المواد التي تحفل بالإثارة وتحقر المرأة، مع العلم أن صحافة "البيبل" والإثارة موجودة في كل الدول، وتعرف إقبالا تؤكده نسب المشاهدة والمبيعات.

وفي الشق الأخير المرتبط بحماية الصحافيين، تحدث التقرير عن أن المغرب يعرف اعتقالات بدون إذن قضائي، وعلى أن الصحافيين يتم احتجازهم لمدة طويلة خارج القانون، دون أن تورد المنظمة أي أمثلة. وحيث إنها تفتقدها فقد عادت لملفات حدثت قبل سنة 2021 التي هي السنة المعنية بالتقرير.

وعلى عادة التقارير المرتبطة بكل دولة ، يختم التقرير بجرد عدد الصحافيين الذين تعرضوا للاغتيال، وعدد من يقبعون في السجن، وفي حالة المغرب يقر التقرير بانعدام أي حالة اغتيال، وبوجود 9 صحافيين وثلاثة متعاونين رهن الاعتقال، ورغم أن هذا الرقم يظل ضعيفا مقارنة مع دول تتقدم على المغرب في الترتيب، فإن التقرير لم يحدد: من هم هؤلاء الاثني عشر صحافيا معتقلا، حتى باحتساب الحالات التي حولها خلاف داخل الجسم الصحافي نفسه، باعتبار أن الملفات التي توبعوا بها كان الطرف المدني يضم صحافيات كذلك، فالرقم لا يتجاوز الثلاثة أسماء.

الفهرس

تقديم:.....2
أولا: الحريات الصحافية:.....4
-1الاعتداءات:.....4
-2التهديدات والتهجمات:.....8
-3المحاكمات:.....9
-4اعتقال صحافية من طرف الحرس المدني الإسباني:.....13
-5منع ندوة التقرير السنوي:.....14.
-6تغطية أشغال مجلس النواب:.....15
ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:.....16
-1الإغلاق والتسريح:.....17
-2الأوضاع في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:.....21
-3الأوضاع داخل وكالة المغرب العربي للأنباء.....23
-4الأوضاع داخل الإذاعات الخاصة:.....23
-5وضعية الصحافيين الفريلانس:.....24
-6الضمان الاجتماعي:.....25
-7انتخابات المأجورين:.....25
-8الاتفاقية الجماعية والأنظمة الأساسية:.....26
ثالثا: تقارير موضوعاتية:.....27
-1التغطيات الإعلامية حول الكركرات:.....27
-2الانتقائية في وسائل الإعلام الأجنبية:.....29
❖تغطية أحداث اقتحام معبر سبتة:.....29
-3قضية بيغاسوس:.....31
-4قرارات وتقارير المجلس الوطني للصحافة:.....33
-5أخلاقيات المهنة:.....37
-6ملخص تركيبي لتقرير حول مستويات تفعيل الاتفاقية الجماعية:.....38
-7الحق في الحصول على المعلومة:.....40
رابعا: ملحق خاص بتقرير منظمة مراسلون بلا حدود:.....41